**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الآداب واللغات**

**قسم الآداب واللغة العربية**

# مقولة العدد في اللغة العربية
# بين الشكل والدلالة

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية**

**تخصص: علوم اللسان العربي**

**إعداد الطالب:**

أحمد السعيد العرجاني

**إشراف الدكتور:**

الأمين ملّاوي

السنة الجامعية: 1436هـ/1437هـ

2015 م/2016 م

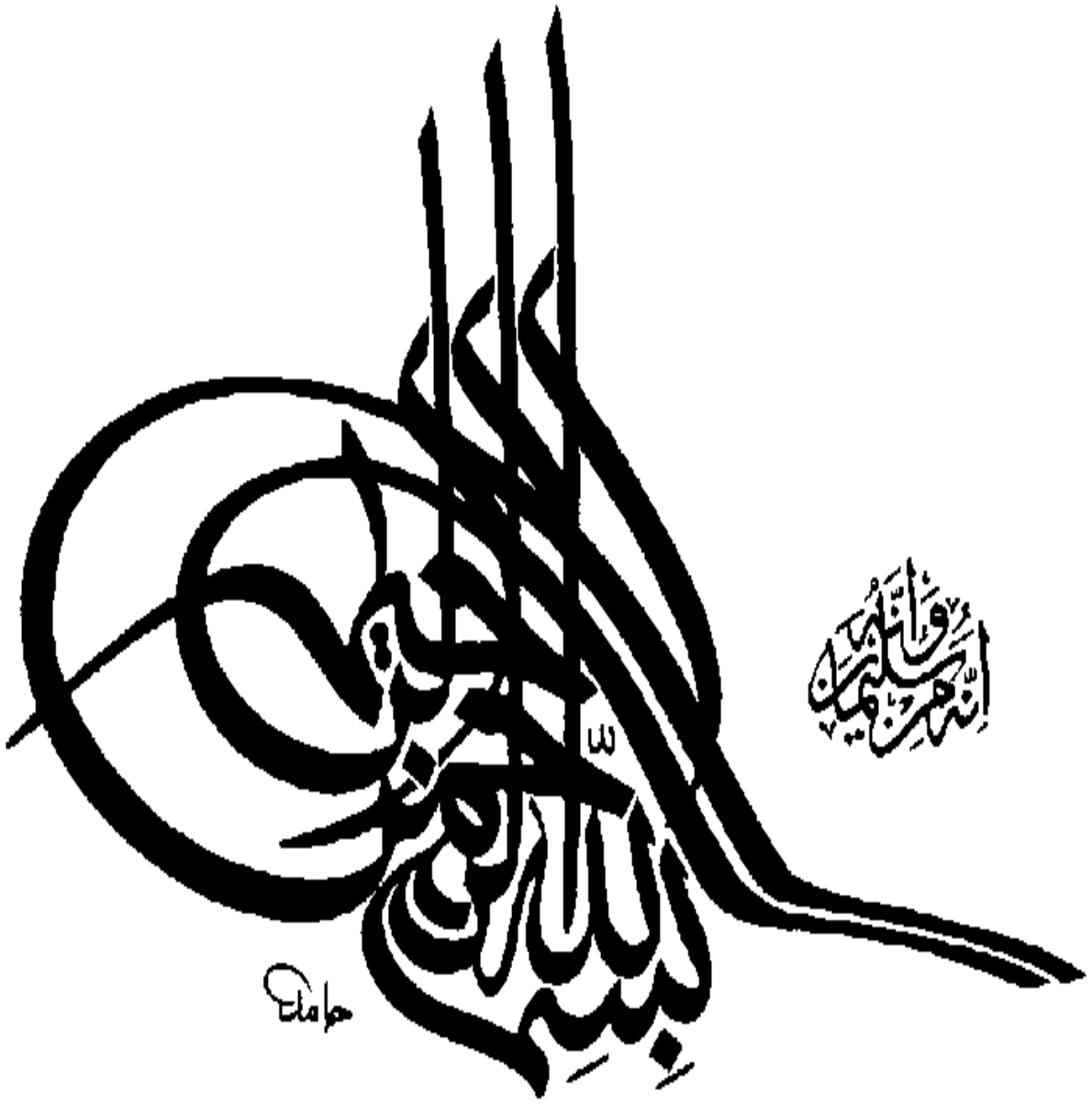
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

# شكر وعرفان

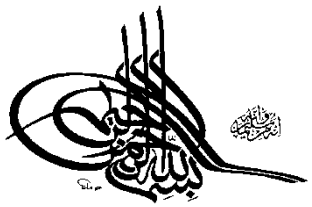

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ النمل 19

إيمان من الباحث بفضل أساتذته عليه ،واعترافا بالجميل يتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان لأستاذه المشرف -الأمين ملاوي- ولكل الأساتذة والطلبة بكلية الآداب، فشكرا وألف شكر.

# مقدمة

للُّغة طرائق عِدَّة في التعبير عن الواقع، ذَلك أَنَّ رُؤيَة الإنسان لِلأشياء تَتَعدد بِواسطة اللُّغة، إِذْ هِي الوسيط بَيْنَنا و بَين الواقع الذي نَحياه، وَتَتباين اللُّغات في التَّعبير عن ذلك فَلِكل نِظام بِنيوي نَسَقُه الذي يُطِلُّ من خلاله على العَالَم، فالعَلامة اللُغوية هي نِظام لُغوي خاصٌ يعود إلى طبيعة كل لغة، لِذا تَختلف اللُّغات في تَعبِيرها عنِ الوُجُودِ على الرغم من القَدر المُشترك بينها في العلامة اللغوية التي هي مُحَصِلةٌ لِوحداتٍ مُعيَّنة.

ولِلُّغة العربية نِظامها الخاصّ في التعامل مع الواقع، إِذْ تُحَوِّلُه إلى وُجُودٍ لُغَوي مَحكُوم بِنَسَقِهَا فِي البِنية و التَركِيب و الدَّلالة، ذَلك مَا نَجِدُه فِيمَا يُعرَف بِالمَقولات النحوية العُرفية كمَقولة النوع ، والتَّعيِين، والعَدد، وهَذا الأَخير عَبَّرت عنه العربية بِطرائق خاصة شكلاً ودلالةً ، وكَادَت تَنْفَرِدُ بِه لِوجُود التَثنية كحدٍ فاصلٍ بَين الإفراد والجَمع، ولَمَّا كَانت هذه المَقُولات في أَصلها مَعانٍ تُصَاغ في أشكالٍ، كَان لَها بالضَّرُورة جَانِبان: شَكليّ ودلاليّ

وفي مُحَاولة للاقتراب من هذا الموضوع (العدد) كان عنوان البحث: "مقولة العدد في اللغة العربية بين الشكل والدلالة

ولَمَّا كان العَدد حَاضِرًا في جميع مَظاهر حَياتنا حيث يَشغل مَسَاحَة كبيرة فيها، ارتأى الباحث أَنْ يَكون هذَا المَوضوع ميدانًا للبَحث، إلا أَنَّ الطرحَ كان من جانبه اللغوي.

وقدْ قَام البحث على إشكَال مَعرفِي صِيغَ على شَكل أسْئلة نوردها كالآتي: إلى أيِّ مَدى كَان التَصَور النَّحوي لمسألة العَدَدِ مُطَابقًا لِلواقع اللُغوي؟ وما هي الوسائط التي استخدمتها اللغة العربية للتعبير عن العدد؟ وإلى أي مدى كانت هذه الوَسَائط وفيَّةً للمَعَاني؟ ومَا هِي الأسُسُ التي بُنِي عليها التصور النحوي لمقولة العدد؟ وسعيًا للإجابة عن الإشكال المطروح بُني البحث على فصلين، جاء الأوّل تحت عنوان: مقولة الإفراد والتثنية وفلسفة التفكير النّحوي، وفيه عرض الباحث بعض طرائق التعبير عن المثنّى في

اللسان البشري، لينتقل بعدها إلى الحديث عن مسألة الأصل والفرع، و يتلو هذا عرض لمنهج النحاة القائم على الاستقراء والتعليل، وذلك بعرض أهَمِّ العِلَل التي عَلَّل بِها النحاة تَصَوُّرَهم النَّحوي وقد خَتم الباحِث هذا الفصل بالوقوف على مَظَاهر الاضطراب والعدول المُسجَّلة على مستوى ظاهرة التثنية.

وأمَّا الفصل الثاني، فقد وُسِمَ بِمقولة الجَمع وفَلسفة التفكير النحوي، وفِيه تمَّ عَرضُ مَسألة أقلِّ الجمع في اللغة العربية، وأنواع الجُموع فِيها، والكيفية التي تَصور بِها النحاة هذه الجموع، كما تناول البَاحث أيضًا في هذا الفصل استقراء النحاة لظاهرة الجمع والعِلَل التي قدّموها لذلك، لِيختم هذا الفصل بالوقوف على أهَمِّ الانتقادات التي تعرَّض لها التصور النحوي التراثي المُتعلق بِظاهرة العدد .

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي، واستند إلى مكتبة نحوية أهم ما جاء فيها: كتاب العلل النحوية في كتاب سيبويه ، "لأسعد خلف العوادي"، وكتاب ظاهرة التثنية في اللغة العربية " لحسين محيسن ختلان البكري"، إلاَّ أنَّ كَثرة الأبنية والعِلل والتَصورات والتخريجات لمسألة العدد كادت أنْ تَحول بين البَاحث ومُبتغاه.

وختامًا لا يَسَع البَاحِث إلاَّ أن يتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذه المشرف، ولِكل من كان له فضلٌ في إخراج هذا البحث.

## الفصل الأول : مقولة الإفراد والتثنية وفلسفة التفكير النحوي

ـ توطئة :

ـ أولا : الإفراد (المصطلح و المفهوم)

ـ ثانيا: أصلية المفرد و فرعية المثنى و الجمع

ـ ثالثا: مقولة التثنية في اللسان البشري وفلسفة التفكير النحوي

ـ رابعا: التثنية في اللغة العربية ( المصطلح والمفهوم)

ـ خامسا: مقولة التثنية والتَّعليل

ـ سادسا: مقولة التثنية بين الاطِّراد والشذوذ

ـ سابعا: الخلاف النحوي تجاه الألف والياء في التثنية

ـ ثـامنا: مظاهر العدول في الإفراد التثنية

## توطئة:

تعدّ اللغة العربية لغةً ثَريةً بالمقولات الصرفية، كمقولة التعريف والتنكير، ومقولة الزمن، ومقولة العدد، و لعل لهذه الأخيرة حَظًّا كبيرًا من النَظر و التصور النحوي سَعيًا للوقوف على واقع الأشياء، مِمَّا يدفَعنا لِطرح سؤال مَفَاده:

هل اللغة انعكاس للواقع أم تَصوُّرٌ له؟

إنَّ الحديث عن واقع الأشياء حديث عن التصور و النظر، فَبِهما يُتَوسَّل لتأويل الواقع لِأنَّ نَظرتنا للواقع فرع عن تصورنا له، فنحن نصطنع نماذج لتكون واسطة بيننا وبين واقع الأشياء، وهذه النماذج مفعمة بالمفاهيم التي تنتظم في جملة من الأقاويل الكلِّية والقوانين الموزَّعة على الصناعات و العلوم، فالتصور حاصل لا مَحالة في كل العلوم والمقالات والأعمال و الصناعات، فَهو سَبِيلنا لنقل الشيء من وجوده على مستوى الواقع إلى وجوده على مستوى الذهن، وليس لِأَحد أَن يزعم أنه يقدم عِلما كاملا لحقائق الأشياء و طبائع الأعيان. [1]

**والعدد هو «اللفظ الدالّ على المقدار سواء أكان ملفوظًا أم مكتوبا»**[2]، وقد اتخذت العربية عِدّة طرائق للتعبير عنه كالإفراد والتثنية والجمع .

## أولا: الإفراد (المصطلح و المفهوم)

**1- لغة** : جاء في معجم العين " للخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175هـ) (مادة): فَرَدَ: «الفردُ ما كان وحده، يقال: فَرَدَ يَفْرِدُ، وانفَرَدَ انفرادًا، وأَفرَدتُهُ جعلته واحدًا[...] ، وجاء القوم

---

[1] ينظر: عبد الرحمان بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب، تطوان، المغرب ط1، 2000، ص07.

[2] محمد سمير اللبدي، العدد بين الحساب واللغة ، www.majma.org.jo / htt، 13 - 02 - 2016 ، الساعة 10:30 ص 1 - 2 .

فُرادى، وعَدَدت الخَرَزَ والدَراهمَ أَفرادا أي واحدًا واحدًا[...]، ويُقال في وَصف الذات الإلهية: (الله الفرد): تَفَرَّدَ بالرُّبوبية والأمرِ دُونَ خَلقِه »[1].

وجاء في الذكر الحكيم: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ [ سورة الأنعام 94 ]

**2. اصطلاحا:** لم يُفرد النحاة القدامى للمفرد أبوابا، و لربَّما كان هذا لأنَّهم آمنوا بأصلية المفرد، إذ لا يمكن تَصوُّر المثنى أو الجمع إلا بعد تصور المفرد.

و « المفرد ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم و كتاب، أو هو ما ليس مثنى و لا جمعًا و لا مُلحقا بِهما، و لا من الأسماء الخمسة المبنية في النحو» [2]

نلاحظ ممّا سبق أنّ بين التعريف اللغوي والاصطلاحي جامع هو معنى التَفرّد.

## ثانيا ـ أصلية المفرد و فرعية المثنى و الجمع

لقد بنى النحاة القدامى تفكيرهم النحوي على أصلية المفرد و فرعية المثنى والجمع ودليل ذلك قول "سيبويه"(ت 180هـ) : « إعلم أنّ الواحد أشد تمكُّنًا من الجمع، لأنّ الواحد الأول...» [3]، فما لحِقه الوسم بالزيادة كان فرعًا، وما افتقر لهذه الزيادة كان أصلاً.

ومما استدلوا به لبيان صِدق ما ذهبوا إليه، قولهم بأن حركات الإعراب أصل لحروفه وبذلك تكون حروف الإعراب في المثنى والجمع فرع عن حركات الإعراب في المُفرد، لأنّ حروف الإعراب ناتجة عن إشباع حركاته، حيث ينتج عن إشباع الكسرة ياءً، وعن إشباع

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2002، ج3، ص 310، ( مادة : فرد ) .

[2] أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، تقديم وتعديل محمد بن عبد المعطـي، دار الكيان، الرياض، السعودية، ( د. ت)، ص 145

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1983، ج1، ص 22.

الضمة واوًا وعند إشباع الفتحة ألفًا، ولمّا كانت حروف الإعراب ناتجة عن حركاته، كانت بالضرورة فرعاً عنه، وكانت حركات الإعراب أصلاً، فأُلحِق الأصل(حركات الإعراب) بالأصل( المفرد)، وألحق الفرع( حروف الإعراب) بالفرع ( المثنى والجمع) [1].

ومن الأدلّة أيضا على أصلية المفرد أن العقل يقتضي تصور المفرد قبل المثنى والجمع، «لأننا لا نستطيع أن نتصور اثنين أو ثلاثة إلاّ بعد أن نتصور الواحد قبلهما»[2]

ومما يدلُّ أيضا على أصلية المفرد، أنَّ« أصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدَانِ وذهب العُمَرانِ، والأصل: قام زيد وزيد» [3]، فطلبُ الإيجاز والاختصار حَالَ دون ظهور اللفظة على أصلها.

## ثالثا: مقولة التثنية في اللسان البشري وفلسفة التفكير النحوي

تُعدُّ التثنية ظاهرة لغوية إنسانية صدرت عن حالة التّأمُّل لدى الإنسان،« ذلك أنّ له عينين وأذنين ويدين ورجلين، ومثنّيات الطّباق من حوله لا تُحصى من حوله كالقمرين (الشمس والقمر) والسماء والأرض والليل والنهار[...]، وقد تدعوا إلى التثنية حاجة الإنسان الإجتماعية للتّعبير عن الاثنين أو الزوجية[...]، لذا كانت الحاجة ماسة للتّعبير عن الشخص الثاني بِعدد هو المثنى» [4]

وحظُّ اللغات الإنسانية من التثنية مختلف، فبعض اللغات عرفت التثنية و حافظت عليها، وبعضها عاشها ردحًا من الزمن ثم اندثرت كاللغات الهندية الأوربية، وبعض

---

[1] ينظر: ابن الأنباري ، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الديـن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997 ص 46-47

[2] أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،(د. ط)، 1980، ص 126.

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية ، ص 46.

[4] أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا 1960، ص 10 .

اللغات لم تَعرف المثنى ولم يوجد فيها له أثر منذ القدم كالفهلوية والأرمينية واللاتينية وبعضها تَستخدم المثنى استخداما محدودا كالألمانية القديمة التي تعبِّر عن المثنى في الضمير فحسب[1].

وتختلف اللغات في طرائق تعبيرها عن المثنى، ففي اللغتين العبرية والآرامية، « يُستخدم المثنى في أحوال خاصة كأسماء أعضاء الجسم المزدوجة، مثل( عين– عينان)، والأعداد المثنّاة مثل( اثنان– اثنتان)، وفي أدوات الصناعة المثنّاة مثل ( رحى– ملقط)، وأسماء الملابس المزدوجة مثل ( سراويل– حذاء)، وأسماء الزمن المزدوجة مثل ( يومان– أسبوعان) »[2].

« وعلامة التثنية في العبرية ياء، وميم »[3].

أمّا المثنى في اللغة السريانية فقد اضمحلّ ولم يبقى منه فيها إلاّ خمس كلمات وردت بصيغة المثنى، وعلامة التثنية في هذه اللغة ياء ونون مكسور ما قبلهما[4].

ولا يختلف الأمر كثيرا في اللغة الحبشية، فقد زال منهما المثنى ولم يبقى منه إلاّ بعض الآثار المتعلّقة بالضمير[5]، مِمَّا يُجيز لنا القول إنَّ التثنية ظاهرة مُهملة في كثير من اللغات، فكان هذا سبيلا لزوالها وتلاشيها.

---

(1) ينظر: فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، (د.ت) ص 134 .

(2) ربحي كمال، دروس اللغة العبرية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط. 3، 1963، ص 104 .

(3) إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط.3، 1983، ص 80 .

(4) ينظر: إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، العراق، (د.ط)، 1961، ص 64 .

(5) ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية 1977، ص 99 .

وحظّ اللغة العربية من ظاهرة التثنية كبير، فقد « توسع العرب في استعمالهم إياها حتى أُطلقت على العاقل وغير العاقل من حيوان ونبات وجماد»[1]، مِمَّا جعل الدكتور "إبراهيم السامرائي" يجعل التثنية ظاهرة عربية بقوله: «... نستطيع أن نقرّر أنَّ التثنية ظاهرة سامِيَّة، أو قُل عربية قبل كل شيء»[2]، وهذا لِأنّ العربية قَد ضَربت بسهمٍ وافرٍ إذا ما قُورنت بِبقية اللغات في تَصَوُّرها لهذه الظاهرة.

## رابعا: التثنية في اللغة العربية ( المصطلح والمفهوم)

1 – **لغة:** جاء في معجم العين " للخليل بن أحمد الفراهيدي"، مادة ( ثَنِيَ): « الثَّنْيُ من كل شيءٍ: ما يُثْنى بَعضُهُ على بَعض أطباقًا، كل واحدٍ ثِنيٌ، حتى قِيل: أَثْنَاءُ الحيَّة مَطَاويها إذا انطوت، فإذا أردت إِثْنَاءَ الشيءِ بعضه على بعض، قُلتَ ثَنَيتُهُ ثَنْيًا[...] وثنَّيتُ الشَيء تَثْنِيَةً: جَعَلته اثنين، وثَنَى رِجله على دَابَّتِهِ: ضَمَّ سَاقَهُ إلى فخِذِه[...] والثَّنْيُ: التَلوي في المِشيَة...»[3]، فكلّ هذه المعاني جُمعت للدّلالة على الثَّنْي والإطباق والتَلَوي.

**2– اصطلاحا:** جاء في أسرار العربية "لابن الأنباري" (ت 577هـ):

«التثنية صيغة مبنية للدّلالة على الاثنين، وأصلُ التثنية العطف، تقول: (قامَ الزَيدانِ وذهبَ العُمران)، والأصل(قام زيدٌ و زيدٌ، وذهب عمرو وعمرو)، إلاَّ أنهم حَذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالةً على التثنية للإيجاز والاختصار»[4].

---

(1) حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، (د .ط) ، ص 21 .

(2) إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 75 .

(3) الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج 1، ص 208، مادة (ثني) .

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 46.

لقد ركَّز "ابن الأنباري" في تعريفه هذا على أصْل التثنية والغرض منها، فأصل التثنية العطف وضمُّ الاسم إلى نظيره، والغرض منها طلب الإيجاز والاقتصاد اللغوي.

ويعرِّف "ابن هشام" (ت 791هـ) المثنى بقوله:

«هو ما وُضع لاثنين، وأَغنى عن المتعاطفين كالزيدانِ والهندانِ»[1] وقد وافق في تعريفه هذا "ابن الأنباري" في كَونِ المثنى ما دلَّ على اثنين وأَغنى عن تِكرار المتعاطفين لِتحقيق الإيجاز.

أمَّا "جلال الدين السيوطي" (ت 911هـ) فقد عرَّف المثنى بأنه « ما دلَّ على اثنين بزيادةٍ في آخره صالحِ للتجرد عنها، وعُطِف مِثله عليه»[2]، فالمثنى عنده ما دلَّ على اثنين بزيادة ليست من أصل الكلمة يتم بموجبها تَحولُ الاسم من مفردٍ إلى مثنى.

**ـ شروط التثنية**

لقد ضبط النحاة شروطا يجب توافرها في الاسم المُراد تثنيته، إذْ ليس كل اسم يُثنَّى

ويمكن أن نجمع هذه الشروط في النقاط الآتية: [3]

- أن يكون مفردًا: فلا يثنى المجموع ولا المثنى، كأن يقال: (رجلان) و(زيدان).
- أن يكون معربًا: وأمَّا( اللذان وهذان وكذا مؤنثهما، فليس بمثنيين، وإنما هما على صورة المثنى).

---

[1] إبن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية بيروت، لبنان، ( د.ت)، ج 1، ص 50.

[2] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1998، ج 1، ص 134.

[3] محمد سالم محيسن، تصريف الأفعال في ضوء أساليب القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1987 ص 444 - 445.

- أن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يُقال: (العَمْران) بفتح العين وسكون الميم في ( عمرو– وعَمرُ) لعدم الاتفاق في الوزن ولا ( العُمَران) بضم العين– وفتح الميم، في (أبي بكر وعُمر) لِعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العينان في الباصرة والجارية لِعدم الاتفاق في المثنى.
- أن يكون له مماثل: فلا يثنى( الشمس و القمر) لِعدم المماثلة، وقولهم (القمران) للشمس والقمر، من باب تغليب أحدهما على الآخر.
- أن يكون مُنكّرًا: فلا يُثنَّى العَلم باقيًا على علَميَّته.
- أن يُستغنى بتثنية غيره عنه، فلا يثنى( سواء) للاستغناء بتثنية (سِيَّ) .

وخلاصة هذه الشروط أن يكون الاسم مُفردًا، نكرةً، معربًا، وله ثانٍ في الوجود يوافقه لفظاً ووزنًا ومعنًا، مع ضَرورة تحقيق الفائدة من التثنية، فما وافق هذه الشروط كان مُثَنًّا حقيقيًّا وما خالفها وجاء على صورة المثنى فذاك من باب التغليب أو التلقيب .

**ـ كيفية التثنية:**

ينقسم الاسم باعتبار آخره إلى عِدَّة أقسام، فمنه الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود.

فأمّا« الصحيح فهو كل اسم مُعرب سَلِم آخره من أَحد حروف العِلَّة...»[1]

وتَتمّ تثنية هذا النوع من الأسماء( الصحيح) بإضافة ألفٍ ونون في حالة الرفع، وياءٍ ونون في حالتَي النصب والجر، نحو قولنا:

امرأة ←امرأتان( في حالة الرفع) وامرأتين( في حالة النصب والجر)، حيث يتحول

[1] كرم محمد زرندح ، أسس الدرس الصرفي في العربية ، دار المقداد للطباعة ، غزة ، فلسطين ، ط.4 ، 2007 ص 116 .

الاسم بموجب هذه اللاحقة من مفردٍ إلى مثنى[1].

أمَّا الاسم المنقوص فهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، وذلك نحو: القاضِي والراعِي...[2]، وتكون تثنية المنقوص بإعادة يائه إذا كانت محذوفة، ثم تلحق به علامة التثنية، نحو: قاضٍ ⟵ قاضِي ⟵ قاضيان أو قاضيين[3].

وأمَّا الاسم المقصور فهو «الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة كالهدى، والفتى والمصطفى»[4]، ويتم تثنيته بمراعاة النقاط الآتية:

تقلب الألف في الاسم المقصور ياءً في الحالات الثلاثة: [5]

**أ_** إذا كانت رابعة فصاعدًا[...] نحو: ملهى، ملهيان...

**ب_** إذا كانت ثالثة أصلها الياء[...]، نحو: فتى، فتيان...

**ج**- إذا كانت ثالثة أصلية أو مجهولة الأصل وأُميلت، نحو: بلى، بليان...

وتقلب واوًا في حالتين:

**أ**- إذا كانت ثالثة أصلها الواو، نحو: عصى، عصوان...

**ب**- إذا كانت أصلية أو مجهولة الأصل ولم تُمل، نحو: إلى، إلوان.

أمّا عن الاسم الممدود فهو«الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة...»[6]، وإذا أردنا تثنية هذا الصنف من الأسماء وجَبَ أن نَنظر في حَال الهمزة ،« فإن كانت أصلية نحو: وضَّاء، سَلمت في التثنية، حيث نقول: وضَّاءان، وإن كانت زائدة للتأنيث كحمراء

---

[1] ينظر: كرم محمد زرندح ، أسس الدرس الصرفي في العربية ، ص 126 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 116 .

[3] ينظر: إبراهيم حسن ضيف الله ، الخلاصة الصرفية ، ص 60 .

[4] كرم محمد زرندح ، أسس الدرس الصرفي في العربية ، ص 117 .

[5] أحمد حسين كحيل ، التبيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع للنشر والتوزيع، القصيم، السعودية ، ط 8 1424 هـ ، ص 130 .

[6] كرم محمد زرندح، أسس الدرس الصرفي في العربية، ص 119 .

وجب قلبها واوًا نحو: حمراوان، وأمَّا إن كانت منقلبة عن أصلٍ نحو: بِناء ورداء، جاز فيهما وجهان، قلبها واوًا وبقاؤها همزة »[1]، ويُفهم من هذا أنّ اللّغة العربية حاولت أَن تَخلق طَرائق تضبط عملية التثنية .

**ـ أنواع التثنية:**

تنقسم التثنية في اللغة العربية إلى عدة أنواع باعتبار الحقيقة والمجاز، وهو الأمر الذي يمكن تلخيصه في المخطط الآتي:

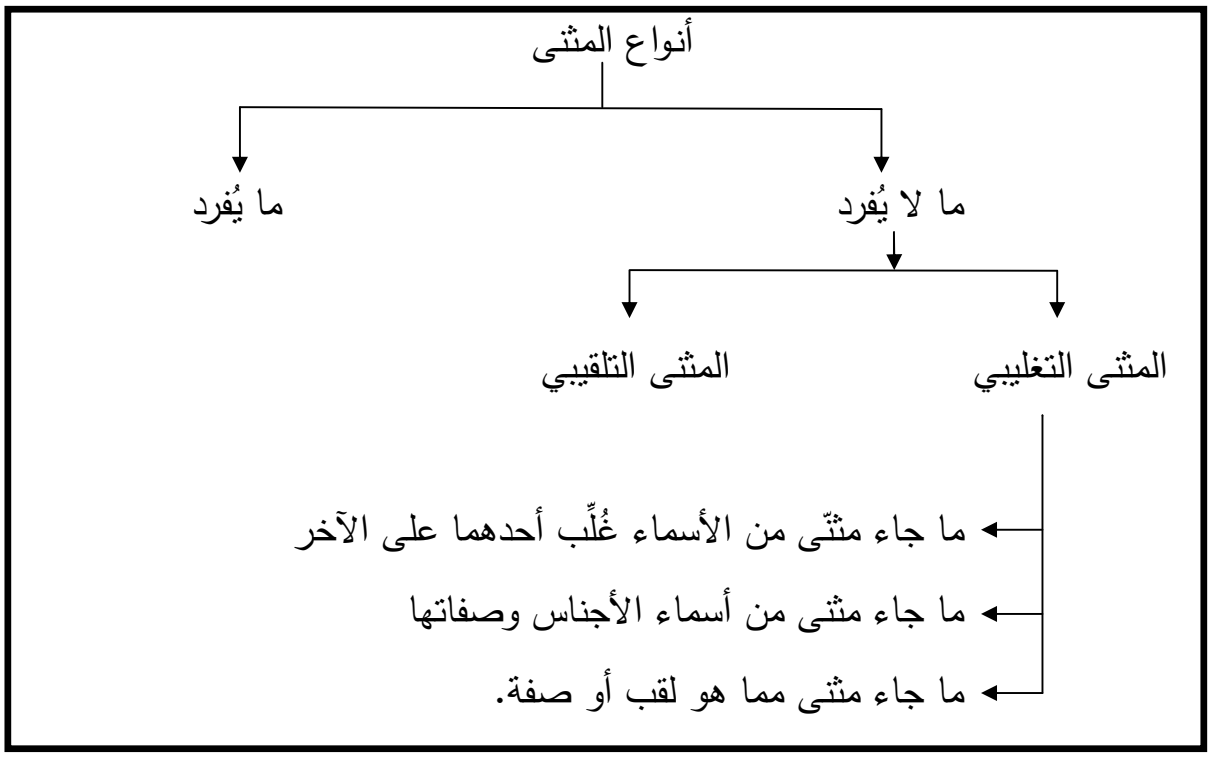


مخطط توضيحي لأنواع التثنية *

[1] أحمد حسين كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، ص 112 .

* **المخطط محاولة لتلخيص ما جاء من أنواع التثنية في كتاب ظاهرة التثنية في اللغة العربية لحسين محيسن ختلان .**

أ – ما يُفرد (المثنى الحقيقي): وهو« ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالحٍ للتجرد منها وعطف مثله عليه...»[1]، فهذا النوع من التثنية يتم بزيادة وليست من أصل الكلمة ، فإذا حُذفت هذه اللاحقة عادت الكلمة إلى حالة المفرد.

**ب**– ما لا يفرد: وهو نوع من المثنى على سبيل المجاز، إذ لا يتم بعطف المتماثلين ويضمُّ هذا النوع صنفان:

**الأول: المثنى التلقيبي:** «هو ما إذا أُفرِد لم يُفد المعنى الموضوع له في التثنية ولذلك لا يصح إطلاقه على أحد المسميين، ومثاله ( البحران) لبحر القلزم وبحر الروم، فإنه إذا أُفرد هذا المثنى بحذف الألف والنون لم يصِح إطلاقه على أحدٍ منهما...»[2] فكأنّما هو لَقب يُطلق على شيئين مختلفين دون أن يُخَصّ بأحدهما.

**الثاني: المثنى التغليبي:** وهو الذي «إذا أُفرد صحَّ إطلاقه على المُتَغلِّب من الاثنين ومثاله( العمران) لأبي بكر وعمر، ومفردهما( عمر)، وعمر يصحُّ إطلاقه على ابن الخطاب، وهو المتغلب من الاثنين...»[3]، وكذلك هو الأمر بالنسبة (للأبوين) أي الأب والأم فهما مختلفان لفظًا ومعناً، ولكن غُلِّب الأب على الأم، ومردُّ ذلك ـ في اعتقادي الشخصي ـ إلى أنَّ العرب تُحبِّذ جنس الذكور على الإناث ، فالرجال مَكمن قوة القبيلة وأساس بقائها، و، ويضم هذا النوع من المثنى ثلاثة أضرب هي:

**الضرب الأول:** وهو: « ما جاء من الأسماء وقد غُلِّب أحدهما على الآخر، وهذا يشتمل على أسماء الناس وأسماء الأماكن...»[4]، فهذا التصور النحوي مَبني على أساس شُهرة الغالب أو خِفَّته، أو أسبقيته، وعِظم شأنه، أو كَونه مُذكرا فيُغلَّب على المؤنث [5].

---

[1] أبو الطيب اللغوي ، كتاب المثنى، ص 9 .

[2] المرجع نفسه ، ص 11 .

[3] المرجع نفسه ، ص 11 .

[4] حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص 217 .

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 217 .

**الضرب الثاني:** وهو: « ما جاء من أسماء الأجناس وصفاتها...»[1] وهذا النوع لا يَرِد فيه تغليب اسم على آخر، ودليل ذلك أنَّنا إذا جرَّدنا الاسم من اللاحقة لم نحصل على الاسم المُغلَّب على صاحبه، وإنما هي صفة غُلِّبت على جنس بأكمله رغم الاختلاف الموجود بين أفراد هذا الجنس، ومن أمثلة ذلك أنَّ العَربَ تقول: «الأزهران: الشمس والقمر والأطيبان: النوم والنِكاح...»[2]، فالأزهران وصف يقع على جنس الكواكب والأطيبان وصف غالب على جنس الطيِّبات.

**الضرب الثالث:** وهو: « ما جاء مثنًّى مِمَّا هو لقب أو صِفة...»[3] ومن أمثلة ذلك قول العرب:« الخنثيان: أشْجَعُ بن ريْثْ وثعلبة بن سَعد...»[4]، وهذا الضرب من التثنية كسابقه لا يتم فيه تغليب اسم على آخر، وإنّما هو وصف غَالب يُلقَّب بهِ شخصان.

## خامسا: مقولة التثنية والتَّعليل

لقد قام النحاة الأوائل باستقراء المدونة العربية في محاولة لوضع قواعد يتم بموجبها صيانة اللسان ودرء اللحن، فكان للتَّفسير والتعليل حظّ في قواعدهم سعيًا« لتفسير الظاهرة والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه...»[5]

ومن القضايا اللغوية التي كان للتَّعليل حضور فيها ظاهرة التثنية، والتي سَنُورد عِللها على النحو الآتي:

### 1- عِلَّة رفع المثنى بالألف:

---

[1] حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، ص 227 .

[2] أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى، ص 30 .

[3] حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص 230 .

[4] أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى، ص 41 – 49 .

[5] محمود خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط2، 1983، ص 108 .

ذهب " سيبويه "(ت 180 هـ) إلى تعليل رفع المثنى بالألف دون الواو بقوله: «إنّك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ومنون، ويكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية»[1]، فعِلَّة رفع المثنى عند "سيبويه" بالألف وعدم رفعه بالواو وهي علّة الفرق، أي التفريق بين المثنى والجمع على حدِّ المثنى( جمع المذكر السالم لأن كلاً من المثنى وجمع المذكر السالم يلحقهما حرف مدٍّ ولين ونون)، لذا كان سبيل مَنع اللبس بينهما اعتماد الألف في المثنى علامة رفع [2].

وعلى نَهج "سيبويه" سار " الزجّاجي" ( ت 337هـ) في تعليله لرفع المثنى بالألف دون الواو، إلاَّ أن هذا الأخير توسع في الطرح دون أن يخرج عن عِلَّة سيبويه[3]، فقد مهَّد وقدَّم لهذه العلة بفكرة مَفادها أن الرفع أول الإعراب، والتثنية أول الجمع، والواو تتولد عن الرفع، فلو جُعل أول الإعراب ( الرفع بالواو) لأول الجمع ( التثنية) لوقع الالتباس بين التثنية والجمع، ودرءًا لهذا الالتباس جُعلت الألف في المثنى، فكانت فارقًا بين التثنية والجمع[4].

أما "ابن جني" ( ت 392هـ) فقد خالف سابقيه في بيان علَّة رفع المثنى بالألف دون الواو، ومَفاد عِلَّته أنَّه اعتبر التثنية بالألف أكثر من الجمع بالواو، لِأنَّ التثنية بالألف تقع على العاقل وغير العاقل، أمَّا الجمع بالواو فيقع على العاقل فحسب، وبناء على هذا

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1983، ج1، ص17 .

[2] ينظر: أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2009، ص33 .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص33 .

[4] ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، ط3، 1979 ص 124 .

أُعطيت الحركة الخفيفة( الألف) للتثنية وأُعطيت الحركة الثقيلة( الواو) للجمع، ليقل الثقيل ويكثر الخفيف[1].

ونظير ما ذهب إليه "ابن جني" نجده عند "ابن الأنباري"، حيث يقول: «إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو، لأَنَّ التثنية أكثر من الجمع، لأنّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بِخلاف الجمع السالم فإنه في الأصل لأولى العلم خاصة، فلمَّا كانت التثنية أكثر، والجمع أقلّ جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر والأثقل هو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية والجمع»[2] وذلك لتحقيق التوازن بين الثقل والقلة، وبين الخفة والكثرة، فيكون بذلك الثقيل في كلام العرب قليلًا ويكون الخفيف في كلامهم كثيرًا، لِأَنَّ الألسُن تَستسيغ الخفيف وتَستَهجن الثقيل.

**2ـ علة فتح ما قبل ياء التثنية:**

ذهب "سيبويه" إلى القول بفتح ياء التثنية، وعدم كسرها وعلّل ذلك بقوله: « ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر، ليُفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية ويكون في النصب كذلك...»[3] فالعلة في هذا المقام هي دفعُ الالتباس بين المثنى وجمع المذكر السالم، لأنّ كلاًّ منهما يُتمّان بزيادتين: حرف المدِّ واللين، والنون، ويكون حرف المدِّ واللين فيهما في حالتي النصب والجر ياء، وبذلك يكون الملفوظ واحدا في الحالتين

---

[1] ينظر: بن جني، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، دار الهدى، مليلة، الجزائر، ط 2، 1991 ص 71 .

[2] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 47 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 17 .

ولا سبيل للتفريق بينهما، فنقول في حالة المثنى( رأيت الزيدِين) وفي حالة الجمع( رأيت الزيدِين) لذا وجب أن نضع فارقًا بين الحالتين هو فتح ما قبل ياء التثنية[1].

وعلّل "ابن الأنباري" فتح ما قبل ياء التثنية بثلاثة أوجه: [2]

**الوجه الأول:** تحقيق التعادل والتوازن بين الكثرة والخفة وبين القلة والثقل، فالتثنية أكثر من الجمع لِذا أُعطيت حركةً خفيفة هي الفتحة، وأُعطي الجمع حركة ثقيلة هي الكسرة لأنَّ جمع المذكر السالم قليل لجريانه على العاقل فقط، وذلك ليكثر الخفيف في كلام العرب ويق الثقيل فيه.

**الوجه الثاني:** أن وَسْم التثنية شبِيه بِوسم التأنيث( التاء) الذي يفتح ما قبله، لذا جرى مجراه وقِيس عليه.

**الوجه الثالث:** أنَّ اطِّراد القاعدة يوجب أن يكون ما قبل الألف مفتوحا ففتحوا ما قبل الياء في الجر والنصب.

**3ـ علّة اتباع نصب المثنى لجرِّه:**

جاء في كتاب "سيبويه" في مَعرض حديثه عن التثنية، بَيان علَّة اتباع نصب المثنى لجره، حيث يقول: «...وكان مع ذا أن يكون تابعا لِما الجر منه أولى، لأنَّ الجرّ للاسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى»[3]، فلمّا كان الجر من علامات الاسم التي تَختَص به دون الفعل، كان هو الأقوى، وأمّا الرفع فلا يختص، إذ يدخل

---

[1] ينظر: أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص 35 .

[2] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 49 .

[3] سيبويه ، الكتاب، ج 1، ص 17.

الأسماء والأفعال، و بهذا كان الرفع ضعيفًا، وكان الجر أقوى، لذا كان اتباع النصب للأقوى( الجر) [1].

وأضاف "أبو البقاء العكبري" (ت 616هـ) عِللاً أخرى من بينها: [2]

ـ إنّ الجر أقلّ في الكلام من الرفع، والحمل على الأقلّ أخفّ.

ـ المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام، وحمل الفضلة على الفضلة أشبه.

ـ إنَّ النصب من الحلق، وهو أقرب إلى الياء، إذْ كانت من وسط الفم.

**4-علّة زيادة النون في المثنى:**

لقد تعدّدت آراء النحاة في تفسير زيادة النون في المثنى، فقدموا لذلك عللاً مختلفة، من بينها مذهب "سيبويه" الذي اعتبر النون في المثنى عوضا عن الحركة والتنوين، وهو ما يؤكده بقوله: «...وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين»[3] فالنون في المثنى عوض عن الحركة والتنوين في حالة الإفراد.

وقد وافق "أبو علي الفارسي"( ت377هـ) "سيبويه" فيما ذهب إليه، وهو ما يثبته جدله ونقاشه مع سائله الافتراضي، الذي يسأل قائلاً: « كيف قال إن النون تكون عوضًا من الحركة والتنوين، وقد قُلتم إنّ الألف عنده حرف إعراب، وأن فيه إعرابًا، فكيف لَزِم أن يكون فيه عوضًا، وفيه الشيء المعوض منه؟»[4]

---

[1] ينظر: أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص 37.

[2] أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، سوريا ط1،1995، ج1، ص 101-102 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

[4] أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن أحمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر ط1، 1990، ص35.

فيجيب أبو علي قائلاً: « لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك، وذلك أنّ الإعراب لمّا كان تزاد له حركة في غير هذا الموضع ولم تُزد له هنا، بل صار ذلك في انقلاب نفس الحروف لزم أن يكون منه عوض للنقصان اللاحق له عمّا عليه المعربات»[1].

أمَّا "ابن جني" فقد اعتبر نون التثنية على ثلاثة أحوال: [2]

أـ حالا تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعًا.

ب ـ حالاً تكون فيها عوضا من الحركة وحدها.

ج ـ حالا تكون فيها عوضا من التنوين وحده.

ثم راح يبسِط القول في الحالات الثلاث قائلاً:

«أما كونها عوضا من الحركة والتنوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا و لا مُعرفا بالألف واللام، وذلك نحو: رجلان وفرسان[...]، فمع لام المعرفة في نحو قولك: الغلامان والرجلان[...]، وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضا من التنوين وحده، فمع الإضافة، وذلك قولك: قام غلامَا زيد، ومررت بصاحبي زيد...»[3].

وبعد عرض أهَم العلل التي قدمها النحاة، جاز لنا أَن نقول: إنَّ هذه العِلل تَصوّرات ومقولات وليست واقعاً لغوي، ومِمَّا يُؤكد هذا تَعَدُدُ التصورات للواقع اللغوي الواحد.

## سادسا: مقولة التثنية بين الاطِّراد والشذوذ

لقد سعى النحاة جاهدين لتقعيد اللسان العربي، فقاموا باستقراء المدونة العربية، لوضع قواعد تتسم بالاطراد والشيوع، يتم بموجبها صيانة اللسان العربي ودرء اللحن عنه.

---

[1] أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ، ص 35.

[2] ابن جني، علل التثنية، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص 80.

وحظّ التثنية من التقعيد كبير، «إلاّ أن الباحث في النصوص اللغوية الموثقة، وفيما أصّله النحاة واللغويون و قرروه، يجد أنّ الظاهرة ليست مستقرة ولا مطَّردة في كافة أحوالها وأحكامها»[1]، ويمكن رصد مَكامن الاضطِراب والشذوذ فيما يلي:

**1- اضطراب علامة إعراب المثنى:**

جرى العُرف النحوي على أن تَكون علامة الرفع في المثنى هي الألف، وعلامـــــــة النصب والجر هي الياء، وهو الأمر الذي أقرّ به جمهور النحاة وعلى رأسهم "سيبويه" بقوله: «إعلم أنّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون»[2]، ولكن الواقع اللغوي يُطالعنا بنصوص خرقت هذا التصور النحوي، فقد ترخّص أصحابها في العلامة الإعرابية، فاتخذوا الألف علامة لنّصب والرفع والجر، دون مخافة اللبس.

وقد اعتبر "الفراء"(ت207هـ) لُزوم الألف في الحالات الثلاث لُغة ونسبها لبني الحارث بن كعب، لذا نجده يقول في تخريج قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [ سورة طه 23 ] : «أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف»[3]

أمّا "ابن جني" فقد اعتبر لزوم الألف في الأحوال الثلاثة موافقا للقياس بقوله: «على أنّ من العرب لا يخاف اللبس، ويجرى الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في

---

[1] أحمد مطر العطية، التثنية في اللغة العربية، علوم اللغة، دار غريب، المجلد 2، العدد، 2، 1999، ص 106.

[2] سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 385.

[3] الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، ج2، ص184 .

الأحوال الثلاث فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب وبَطن من ربيعة»[1]

وعدّ "السيوطي" لُزوم الألف في الأحوال الثلاثة ظاهرة لغوية معروفة، وراح يعدِّد أسماء القبائل التي تُعزى إليها هذه اللغة بقوله: « ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة مَعروفة عُزيت لكنانة و بني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة»[2].

ومن الشواهد الدالة على وجود لغة تَلزم الألف في الحالات الثلاث، قَول "المتلمس" مُعاتبا خاله "الحارث": [3]

فإطراقَ إطراقَ الشجاعِ ولو بَرى مساغًا لِنابَاهُ الشجاعَ لَصمَّمَا

نلاحظ في هذا البيت أنّ الشاعر لَزِم الألف في حال الجر( لِنَابَاه ) [4]

وقال "رؤبة بن العجاج": [5]

أَعرِف مِنها الجِيدَ والعَينَانَـــا ومِنخَرَينِ أَشْبَهَا ضَبْيَانَـــا

والأصل أن يُقال(العَينَين) [6]

وقوله أيضا: [7]

---

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسين هنداوي، دار القلم للطباعة، دمشق، سوريا، ط3، ص 704.

[2] السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 133.

[3] ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مصر،1970 ص34.

[4] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 704.

[5] ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب، تصحيح وترتيب: ويليم بن الورد، دار بن قتيبة للطباعة الكويت،2008، ص 187.

[6] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 705.

[7] ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب، ص 168.

إنَّ أبَـــــاها وأبا أبَـــــاهَا قد بَلَغا في المَجدِ غَايتَاهَا

والأصل أن يقال: ( غَايَتَيْهَا) لأن مفعول به[1]

ونقل "الفرّاء"( ت 207هـ) ما سمعه عن رجل من بني أسد، أنه حكى عن بني الحارث

قولهم: «هذا خط يدا أبي بعينه»[2]، والأصل أن يقال: ( يَدَي أخي ) لأنه مضاف إليه[3].

إليه[3].

**2- اضطراب حركة نون التثنية:**

من سنن العرب في كلامها كسر نون التثنية، وهو الأمر الذي يؤكده سيبويه بقوله: «وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك:هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين»[4]، وقال"ابن جني": « وحركة نون التثنية كسرة »[5].

وعلّل "أبو البقاء العكبري" كَسر نون التثنية بأربعة أوجه هي:[6]

أ ـ إنّ تحريكها مُضطرّ إليه لئلا يلتقي ساكنان...

ب ـ إنّ ما قبل حرف المد في التثنية مفتوح، فجعلوا ما بعده مكسورًا تعديلاً وعكسوه في الجمع.

---

[1] ينظر: حسين محسين ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، ص 126.

[2] الفراء ، معاني القرآن، ط3، ج2، ص 184.

[3] ينظر: حسين محسين ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص126.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 17-18 .

[5] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 487.

[6] أبو البقاء العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 110.

ج ـ إنّ التثنية تكون بالألف في الرفع، وهي أخفّ من الواو والياء فجعلوا الكسر مع الأخف و الفتح مع الأثقل.

د ـ إنّهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع، ألا ترى أنّك تقول: مررت بالمُصْطَفَيْنَ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها، فلو فعلت ذلك في التثنية لالتبسا.

يتضح ممّا سبق أنّ حركة نون التثنية هي الكسرة، وهو الأمر الذي قرره النحاة وبنو عليه تصورهم النحوي، إلاّ أنّ الواقع اللغوي يشهد بوجود نصوص سُمعت عن العرب وردت فيها حركة نون التثنية فتحة، وهو الأمر الذي عدّه "العكبري" شذوذًا، بقوله:

« وقد شذّ في التثنية شيئان : أحدهما[...] والثاني فتح النون فيها[...] وهو قليل أيضا وبابه الشعر»[1].

واعتبر بعض النحاة فتح نون التثنية لغةً، ومن بينهم: "ابن جني"، حيث يقول: «على أنّ مِن العرب مَن يفتحها في الجرّ والنصب تشبيها بأَيْنَ وكَيْفَ، ويُجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة، فيقول: مررت بالزيدين، وضربت العمرين...»[2]

ومن الشواهد الشعرية على مثل هذا: قَول "حميد بن ثور":[3]

على أَحْوَذَينِ استَقَلَّت عَشِيَةً فَمَـــا هِي إلاَّ لَمحَةٌ وتَغِـيبُ

وروى "ابن جني" عن " قُطرب" عن امرأة من فَقعَس قولها: [4]

يارُبَّ خَالٍ لَكَ مِن عُريـْنَه حَجَّ على قَليصٍ جُوَينَـــــهُ

---

[1] أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 110، 111.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 488.

[3] ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار القومية للطباعة، القاهرة، مصر، (د.ت)، 1965 ص 55.

[4] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 489.

قَسوتُه لا تنقضي شَهْرَيتَـهُ شَهرَي رَبيع وجُمـــــادينه

حيث ورد في هذين البيتين(شَهْرَيْنَهُ) (جُمَادَيْنَهُ) بفتح النون، والقياس الكسر[1].

وإلى جانب هذه اللغة، توجد لغة أخرى في حركة نون التثنية، وهي الضمّ[2]، لقول "ابن جني": «وقد حُكي أنّ مِنهم من ضمَّ النون في نحو: الزيدانُ والعمرانُ، وهذانِ من الشذوذ، بحيث لا يقاس غيرهما عليهما، فهذه حال نون التثنية...»[3]، والشاهد بيت شعر حَكَاه "الأشموني" (ت 929 هـ) عن "الشيباني"، لا يُعرف قائله، قِيل فيه: [4]

يَا أَبَتَـا أَرَّقَنِـــي القِذَّانُ فَالنومُ لا تَألفُهُ العَينـــــانُ

وردت في هذا البيت لفظة( العَينَانُ) بلغة الضّم.

وقد أشار "الأشموني" إلى وجود أقوامٍ يعربون المثنى بالحركات الظاهرة، ودليله في ذلك أن لفظة( العينانُ) وردت عند أصحاب لغة الضم وهي فاعل ولفظة( العينانَ) وردت عند أصحاب لغة الفتح وهي مفعول به.[5]

## سابعا: الخلاف النحوي تجاه الألف والياء في التثنية

لقد تعدّدت آراء النحاة واختلفت تصوراتهم تجاه الألف والياء، فكانت على ثلاثة مذاهب:

فأما الأول فمذهب "سيبويه" وجمهور البصريين، حيث ذهب هؤلاء إلى اعتبار الألف والياء حرفان للإعراب[6]، وهو الأمر الذي يؤكده "سيبويه" بقوله: « اعلم أنّك إذا ثنّيت

---

[1] حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص146 .

[2] المرجع نفسه، ص147 .

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 489.

[4] الأشموني، شرح الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ط3، 1939، ج1، ص64.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 64.

[6] ينظر: أحمد مطر العطية، التثنية في اللغة العربية، علوم اللغة دار غريب، المجلد2، العدد2، 1999، ص113.

الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المدِّ واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون...»[1]

وحُجّة البصريين في ذلك، أن قالوا إنّ الاسم إذا وُسِم بعلامة التثنية حَمل دلالة التثنية وبهذا أصبحت هذه الحروف( الألف والياء) من تمام صيغة الكلمة، فأشبهت التاء في ( قائمة) والألف في (حبلى) عِلما أنَّ التاء والألف حرفا إعراب، لذا أُجريت تِلك الحروف ( الألف والياء) مَجرى هذه( التاء والألف) في الإعراب واعتُبرت حروف إعراب[2]، فقد قِيس المقام الأول على الثاني فَجرى مَجراه.

وأما المذهب الثاني فمذهب "الفرّاء" وجمهور الكوفيين حيث اعتبر أصحاب هذا المذهب أنَّ الألف والياء هما الإعراب، ووافقهم من البصريين أبو "إسحاق الزِيادي"(ت249هـ)[3] وقد بنى هؤلاء تصورهم على أساس أنَّ "الألف والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب..." [4]

وحجتهم في ذلك أنَّ الألف والياء تتغير بتغير الحكم الإعرابي، كما يحدث هذا مع الحركات تَمامًا، فهي تتغير بتغير الحكم الإعرابي أيضا، فنحن نقول: دخل الشيخُ ومررت بالشيخينِ، ورأيت الشيخَ، ونقول أيضا: دخل الشيخانِ، ومررت بالشيخينِ، ورأيت الشيخينِ، حيث تغيرت الألف والياء بتغير الحالات الإعرابية مِثلما يحدث تماما مع

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 17.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط1، (د.ت) المسألة رقم 3، ص27.

[3] أحمد مطر العطية، التثنية في اللغة العربية، المجلد 2، العدد2 ، ص114.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم03 ، ص27.

الحركات الإعرابية، لذا عُدَّت الألف والياء إعرابًا[1]، فشبَهُهَا بالحركات في التغير جعل نحاة الكوفة يُجرُونها مجرى الحركات فاعتبروها إعرابا.

أما المذهب الثالث فهو مذهب " الأخفش"( ت 215هـ) و"المبرد" (ت286هـ) حيث يرى كل منهما أن الألف والياء في التثنية ليست حرف إعراب، ولا هي إعراب ولكنها دليل إعراب[2]، وهو الأمر الذي يؤكده "المبرد" بقوله: « والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره– قول أبي الحسن الأخفش– وذلك أنه يَزعم أنَّ الألف إذا كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدالِّ من زيد ونحوهما، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف»[3] فالألف والياء أَمَارة ودليل على الإعراب، أي إنَّ رُؤية الألف دليل على أن الاسم مرفوع ورؤية الياء دليل على أن الاسم منصوب أو مجرور.

## ثامنًا: مظاهر العدول في الإفراد التثنية

إنَّ العُرف النحوي يقتضي أن يُعبَّر عن المفرد بالمفرد، وعن المثنى بالمثنى، وعن الجمع بالجمع، ولكن الواقع اللغوي يطالعنا بنصوص خَرقت هذا التصور النحوي.

### 1ـ خُروج المفرد إلى المثنى والجمع:

قد يُذكر« الواحد ويراد الاثنان، مِثلما يُذكر الاثنان ويُراد بهما الواحد، وهذا يكون في كل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد عن صاحبه من أعضاء الجسم كاليدين، والعينين، والرجلين

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم03 ، ص26.

[2] ينظر: المرجع نفسه، مسألة رقم03 ، ص26.

[3] المبرد ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر 1994، ج 2، ص152.

والأذنين والحاجبين» [1]، ومن أمثلة دلالة المفرد على المثنى قول "امرئ القيس" (ت 565م) [2]:

وعَينٌ لَهـــــا حُدرة بَدْرَة شُقَّت مَـــآقيهما من أُخُر

وردت في لفظة (عينٌ) بصيغة المفرد، وكان مُراد الشاعر أن يقول: (عينَانِ) بصيغة المثنى.

وقال "حسان ابن ثابت" ( ت ما بين 35 و 40هـ):

بَكَتْ عينِي وحقَّ لها بُكاهاَ وما يُغني البُكاء ولا العَويلُ *

وردت في البيت لفظة (عينِي) بصيغة المفرد، وكان مراد الشاعر أن يقول: (بكت عينَيَّ ) بصيغة المثنّى، إذْ لا يُعقل أن تبكي العين دون أن تبكي معها الأخرى[3].

ومن أمثلة ذلك أيضا قولنا: « رأيته بعينِي، وسمعته بأذنِي، وما سَعَت في ذَاكَ قَدَمِي» [4] علمًا أننا نقصد العينين والأذنين والقدمين.

ولقد علّل "ابن الشجري" ( ت 542هـ) هذا بقوله: «... العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أنّ كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى...»[5]، لذا جاز أن يُعبَّر بلفظِ الواحد عن الاثنين شريطة أن يكونَا متلازمين.

---

[1] حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية ، ص 201 .

[2] ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر،( د. ط)، 1964، ص 166 .

* البيت منسوب لحسان بن ثابت وليس موجودا في ديوانه .

[3] ينظر: حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص 201 .

[4] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط 1، 1992، ص 182 .

[5] المرجع نفسه، ص 182 .

وقد يقع المفرد مَوقع الجمع، فيحل محَلَّه ويدل عليه، في مثل قوله تعالى: ﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [ سورة مريم 82 ]

وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [ سورة الكهف 50 ]

نلاحظ في الآيتين الكريمتين ورود لفظتَي( ضدًّا، و عدوّ) بصيغة المفرد وأُريد بهما الجمع( أضدادًا، وأعداء)، والغرض من ذلك بَيان إجماعهم على إنكار من عبدوهم واجتماعهم على العداوة، فجعلهم كذات واحدة. [1]

**2ـ وقوع المثنى موقع المفرد:**

مِن سُنن العرب في كلامها أن تخاطب الواحد بخطاب الاثنين أو بخطاب الجمع[2] ومن الشواهد اللغوية الدالّة على وُقوع المثنى موقع الجمع في اللغة العربية قَول "امرئ القيس" (ت 565هـ): [3]

خَليليَّ مُرَّا بِي على أمِّ جُندُب لِنقضِـــــي لَبنات الفؤاد المعذَّبِ
فإنَّكـــــما إنْ تنظراني ساعة مِن الدَّهر تَنفعني لَدى أمِّ جُندُبِ
أَلَم تَرَانـــي كُلَما جِئت طَارِقًا وَجَدتُ بِـــــها طِيبًا وإنْ لَم تُطيَّبِ

[1] ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، أشرف على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط 1، 1996،مجلد 1 ، ص 654 .
[2] ينظر: حسين محسين ختلان، ظاهرة التثنية في العربية، ص 179.
[3] ديوان امرئ القيس ، صححه مصطفى عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 2004، ص 29.

نلاحظ في البيتين الأول والثاني أنَّ الشاعر خاطب خَلِيله( علقمة بن عبيدة) بخطاب الاثنين فقال: ( خليلي مرَّا) و( فإنّكُمَا إنْ تنظراني)، وكان مُراد الشاعر أن يقول: (خَلِيلِي مُرَّ) و (فانَّكَ إنْ تُنْظِرْنِي)، ثمّ عاد في البيت الثالث يخاطب خليله بأسلوب المفرد، بقوله: (أَلَم تَرَانِي) [1].

وقوله أيضا: [2]

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَينَ الدَخُولِ فَحَومَلِ

جاء في شرح هذا البيت أنَّ الشاعر وقَف يخاطب نفسه أو صاحبه بصيغة المثنى لأن من العرب من يخاطب صاحبه بخطاب الاثنين[3].

**3ـ وقوع المثنى موقع الجمع:**

قد يقع المثنى موقع الجمع فيُخاطب الجمع بصيغة المثنى، وقد عُرِف هذا عن العرب فصار مِن طرائقها في كلامها[4]، ومن الشواهد الدَّالة على وجود هذه الظاهرة قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾

[ سورة الحجرات 10]

ذكر"الفرَّاء" أنه قد ورد في الآية لفظة(أَخَوَيْكُم) ولم يَقُل ـ سبحانه ـ (إخوانكم) أو (إخوتكم) ولو قال ذلك كان صوابا[5]، وبهذا أصبح المثنى في الآية يحمل معنى الجمع.

**4-عودة ضمير الجمع على مثنى:**

---

[1] ينظر: حسين محسين ختلان، ظاهرة التثنية في العربية، ص 180.

[2] ديوان امرئ القيس، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 110.

[4] ينظر: حسين محسين ختلان، ظاهرة التثنية في العربية، ص 184.

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن،ج3، ص 71.

الأصل في ضمير الجمع أن يُطابق مَرجعه فيعود على جمع[1]، إلاّ أنّنا نجد بعض الشواهد القرآنية تخرج هذا التصور النحوي وتَعدل عنه، من مثل قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ﴾ [ سورة الحج 19]

نلاحظ في هذه الآية أن ضمير الجمع في (اختصموا) عائد على مثنى ( خصمان)، وقد ضمير الجمع في (اختصموا) لأنَّ أطراف الخصومة من حيث العدد كانوا ثلاثة، اليهود والنصارى من جهة، والمسلمون من جهة، ثمَّ عاد ضمير الجمع على مثنى لأنَّ اليهود والنصارى كانوا على رأيٍ واحد، والمسلمون على رأيٍ آخر، فهم بمثابة طائفتين[2].

وقد علّل "سيبويه" هذه الظاهرة بأن اعتبر التثنية جمعًا[3]، واستند في ذلك إلى قول "الخليل ابن أحمد الفراهيدي": « نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان...»[4]

كما نجد ضمير الجمع العائد على مثنى في قوله سبحانه: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾

[ سورة الحجرات 09]

---

[1] ينظر: محمد بن صالح، قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه ، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، إشراف:عياش فرحات، قسم اللغة العربية 2009،ص151 ،( مخطوط).

[2] ينظر: الفراء، معاني القرآن،ج2، ص 219- 220 .

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 622.

[4] المرجع نفسه، ج3، ص 622.

نلاحظ في الآية أن ضمير الجماعة عائد على مثنى في( طائفتان)، ولو قال اقتتلا لجاز ذلك[1].

**5-عودة ضمير المفرد على المثنى:**

مِن سُنن العرب في كلامها أنْ تَتَّخِذَ ضميرًا مفردًا ليكون عائدا على مثنى في مثل قول الشاعر:[2]

خَلِيلَيَّ قُومَا في عُطَالَةٍ فَانظُرا أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحو ما بَينَ أَمْ بَرقًا

نلاحظ في هذا البيت أنَّ الشاعر بدَأَ بخطاب الاثنين( خَلِيلَيَّ) ثم اتَّخَذَ من ضَمِيرٍ مُفردٍ عائدًا عليهما.

**ملخص الفصل:**

خلاصة حديثنا في هذا الفصل أنَّ ظاهرتي الإفراد والتثنية قد نالتا حظًا وافرًا من التَصَوُّر النحوي والتقعيد، إلا أنهما لم يسيرا على سَنَنٍ واحد، فقد اعترضهما الكثير من مظاهر العُدول مِمَّا خَلق اضطرابا مَلحوظًا بَين الشكل والدلالة، وهو الأمر الذي أكَّدته الكثير من النصوص النثرية والشعرية المسموعة عن العرب، بالإضافة إلى كثير من الآيات القرآنية .

---

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن،ج2، ص 220 .

[2] الأنباري، شرح القائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام، محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر ط 5، ص 16.

# الفصل الثاني : مقولة الجمع وفلسفة التفكير النحوي

ـ أولا : مقولة الجمع في اللسان البشري

ـ ثانيا: الجمع (المصطلح والمفهوم)

ـ ثالثا: أقلُّ الجمع في اللغة العربية

ـ رابعا: أقسام الجمع في اللغة العربية

ـ خامسا: اضطراب ظاهرة الجمع

ـ سادسا: مقولة الجمع بين الاطّراد والشذوذ

ـ سابعا: مقولة الجمع بين الاستقراء والتعليل

ـ ثـامنا: النّقد الحديث للتصور النحوي التراثي

## أولا: مقولة الجمع في اللسان البشري

يتَّخذ اللسان البشري طرائق عدّة للتعبير عن مقولة الجمع، فمِن اللغـات مَن تجعل قبل الاسم المفرد لفظًا دالاً على العدد، ومنها مَن تُلحق بآخر الاسم المفرد علامـة أو تُحـدث تَغْيِيرا في بنية الكلمة، فَفي الإنجليزية مثلا يتم الجمع بإضافة حرف(s) للمفرد فيقال:

(pens ⟵ pen) أي (قلم⟵ أقلام) وتوجد بعـض الألفـاظ في هذه اللغة يطرأ عليهـا تغير في بنيتها، فيقـال( man ⟵ men) أي ( رجل ⟵رجال)، ونظير هذا نجده في اللغة الفرنسية في تعاملها مع الجمع، فإمَّا أن تضيف علامة، أو تغير في بنـــاء الكلمة وقد تُترك الكلمة على حالها، وأمَّا اللُّغة الفارسية فقد اتخذت للجمع علامتـــين(اَنْ) و(هَا) فما كان من ذَوَات الرُوح يلحق آخِر مُفرده(ان)، نحو: (اَسْب- اَسبان) أي(حصان- أحصنة)، وأمَّا العلامـة الثانية(ها) فهي للجَمَادات من الأسماء، نحو: (دَانْش- دَانْشها) أي (عِلم- عُلوم)[1].

وعلامة الجمع في اللغة العِبرية (الياءً والميم) مَكسور ما قبلها تلحق آخِر الاسم المُفرد ويتمُّ بِموجبها انتقال الاسم من حالة الإفراد إلى حالة الجمع[2].

وأمَّا اللغة العربية، فقد كان لمقولة الجمع فيها حظًا وفيرا، حيث تُميِّز بين القليل والكثـير من الجمـــوع ، والعـــاقل وغير العاقل في ذلك، وبَيَان ذلك في الصفحات اللاحقة.

---

[1] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،(د.ط)، 1980م ص 138- 139.

[2] ينظر: ربحي كمال، دروس في اللغة العبرية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط3، 1963، ص 104.

## ثانيا: الجمع (المصطلح والمفهوم)

**1ـ لغة:** جاء في معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175هـ)، مادة(جمع) «الجَمعُ: مصدر جَمعتُ الشيء، والجَمعُ أيضا اسمٌ لجماعة الناس، والجُموعُ: اسمٌ لِجَماعَة النَاسِ، والجَمْعُ حيث يُجمَعُ النَاسُ، وهو أيضا اسمٌ للنَّاس، والجَماعَةُ عَددُ كُل شيء وكَثْرَتُهُ...»[1]

وأمَّا صَاحب اللسان فقد أورد لِمادة (جمع) عِدَّة معانٍ لغوية مِن بينها: «الجَمْعُ: اسمٌ لِجماعة الناس، والجَمعُ مصدر قولك جَمَعتُ الشيءَ، والجَمعُ المُجْتَمِعُونَ، وجَمْعُهُ جُمُوعٌ والجَمَاعَةُ والجَمِيعُ والمَجْمَعُ والمَجْمَعَةُ: كالجَمْع، وقد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا: جَمَاعَةُ الشَجَر وجَمَاعَةُ النبات»[2]

يُلاحظ أنّ بين التعريفين اللغويين جامِع، هو معنى: الضمّ وجَمع المتفرقات.

**2ـ اصطلاحا:** عرَّف "ابن الأنباري" (ت577هـ) الجمع بقوله: « صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه أيضًا العطف للاختصار كالتثنية، إلاَّ أَنَّهم لَمَّا عَدلوا عن التكرار في التثنية طَلَبًا للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى»[3]

وجاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية أنَّ الجَمعَ هو: «الاسم الدالُّ على أَكثر من اثنين، وتتحقق هذه الدلالة بطريقتيـن همـا: تغيير صورة المفرد فيسمى الجمع

---

[1] الخليل ابن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2002، ص 259، مادة( جمع) .

[2] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف القاهرة، مصر(د.ط)، مج1، ج8، ص679، مادة ( جمع ) .

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1997 ص 46 .

في هذه الحالَة جَمع تكسير، ولهذا الجمع صيغٌ كثيرة، أو بقاء المفرد على حالته اللفظية والعددية فيكون الجمع في هذه الحالة جمع تصحيح أو جمعًا سالمًا»[1]

## ثالثا: أقلُّ الجمع في اللغة العربية

لقد كان للأصوليين اهتمام كبير بمسألة العدد في اللغة العربية، سعياً منهم لتفسير وتخريج آيات القرآن الكريم على وجه دقيق، وبذالك تعدَّدت الآراء والتصورات في مسألة أقلِّ الجمع في العربية فكانت على خمسة مذاهب:

**1ـ المذهب الأول:** يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ« أقلَّ الجمع ثلاثة ويطلق على الاثنين والواحد مجازا»[2] وقد حَشدوا لمذهبهم عِدَّة أدلة نذكر منها ما رواه " البيهقي" (ت458هـ) عن "ابن عباس"( ت 32هـ) « أنَّه دَخل على"عثمان ابن عفَّان" (ت 35هـ)– رضي الله عنهم– فقال له: إنَّ الأخوين لا يَرُدَّانِ الأمَّ عَنِ الثلث، إنَّما قال الله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ ﴾ [سورة النساء 11]، والأخوان بلسان قومك ليسَا بإخوة، فقال له عثمان:لا أستطيع أن أنقض أمرًا كان قبلي، ومضى في الأمصار، وتوارثه الناس»[3].

ويظهر في هذا المقام موقف عبد الله بن مسعود من مسألة أقلّ الجمع، فقد أقرّ بِأنّ أقلَّ الجمع في اللغة ثلاثة ولم يُنكر عثمان بن عفان عن عبد الله بن مسعود قوله، وإنّما عَدل عن الأصل إلى الإجماع، فدلَّ هذا على صحة مذهب ابن عباس بِقوله إنَّ الأخوين ليسَا

---

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1985 ص 49–50 .

[2] عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، أقلّ الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية ، ط.1، 1993، ص 96 .

[3] البهيقي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية مصر، ط.1، 2011، 480 .

إخوة في لغة العرب، مِمَّا يَدلُّ هذا على أنَّ التثنية ليست جمعًا، وإنَّما يُطلق الجَمع على الاثنين مجازًا لا حقيقة[1].

ومِن أدلَّة هذا المذهب أيضًا أَنْ قالوا: إنَّه لا يجوز أن تُنعت التثنية بالجمع، ولا الجمع بالتثنية، فلا نقول: (اثنان رجالٌ) ولا (رجالٌ اثنان)، ولو كان الاثنان أقَل الجمع لجاز نَعتُ أحدِهما بالآخر[2].

**2ـ المذهب الثاني:** ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ« أقل الجمع ثلاثة حقيقةً، ويُطلق على اثنين مجازًا، ولا يُطلق على الواحد لا حقيقة و لا مجازا»[3]، فأصحاب هذا المذهب وافقوا المذهب الأول في قولهم إنَّ أقَلَّ الجمع ثلاثة حقيقة ويُطلق على اثنين مجازا بدليل «أنَّ المجاز لا بدّ فيه من قرينة و علاقة، ولا علاقة بين المعنى الحقيقي وهو الثلاثة والمعنى المجازي وهو الواحد »[4]، وهذا ما دفع أصحاب هذا المذهب لِرفض فكرة وُقُوع الجمع على المفرد مجازًا.

**3ـ المذهب الثالث:** ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ «أقلَّ الجمع ثلاثة حقيقة ولا يطلق على اثنين لا حقيقة و لا مجازا »[5]، فأصحاب هذا المذهب وافقوا المذهبين السابقين من حيث دلالة الجمع على ثلاثة حقيقةً، إلا أنَّهم خالفوهما بقولهم إنَّ الجمع لا يَصدُق على اثنين لا حقيقة و لا مجازا.

وقد استدلَّ أصحاب هذا المذهب بدليلين هما[6]:

---

[1] ينظر: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، ص 97-98.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

[3] المرجع نفسه، ص 126.

[4] المرجع نفسه، ص 126.

[5] المرجع نفسه، ص 128.

[6] المرجع نفسه، ص 129-130 .

أ ـ أنّه لا علاقة بين الاثنين والجمع، وعند فَقدِ العلاقة يَمتنِع المجاز وذلك لأنَّ المجاز لا بد فيه من العلاقة.

**ب** ـ أنّه لو صحَّ إطلاق الجمع على الاثنين ولو مجازا لصحَّ نعتُ التثنية بالجمع والعكس.

**4ـ المذهب الرابع:** ويرى أصحابه أنَّ«أقلَّ الجمع اثنان حقيقة»[1] فأصحاب هذا المذهب خالفوا المذهبين الأول والثاني اللذان آمنا بفكرة أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة على وجه الحقيقة وأنَّ عُدول الجمع للدَّلالة على اثنين هو من باب المجاز، فأصحاب هذا المذهب اعتبروا أنَّ أقلَّ الجمع هو اثنان حقيقةً لا مجازًا كما في المذهب الأول والثاني.

ومن بين الأدلَّة التي ساقها أصحاب هذا المذهب، قول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–(ت 23هـ): « أقلّ الجمع اثنان»[2] فهذا قول صريح صَدَرَ عَن رجلٍ فَصيح.

**5ـ المذهب الخامس:** ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ «أقلَّ الجمع واحد حقيقة»[3] فدلالة الواحد على جمع عند أصحاب هذا المذهب على وجه الحقيقة، لا من باب المجاز، ودليل هؤلاء على صِدق مَذهبهم قولُه تعالى:

﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [سورة الحجر 09]

---

[1] عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، أقلّ الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، ص 132.

[2] ابن برهان، الوصول إلى الأصول، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، (د.ط) 1983، ج 1، ص 300 .

[3] عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، ص241.

ورد في الآية الكريمة بيان تنزيل الذكر وحفظه بصيغة الجمع( نَزَّلنا) و( لَحَافِظُونَ)، عِلمًا أنَّ المُنزِّل والحَافظ هو الله، والله واحد لا شريك له[1]، وبذلك دَلَّ الجمع على واحد دلالةً حقيقية، ممَّا دفع بأصحاب هذا المذهب للقول بأنَّ أقلَّ الجمع واحد.

**رابعا: أقسام الجمع في اللغة العربية**

للجمع في اللغة العربية أنواع وفروع كثيرة، وبيان ذلك في المخطط الآتي:

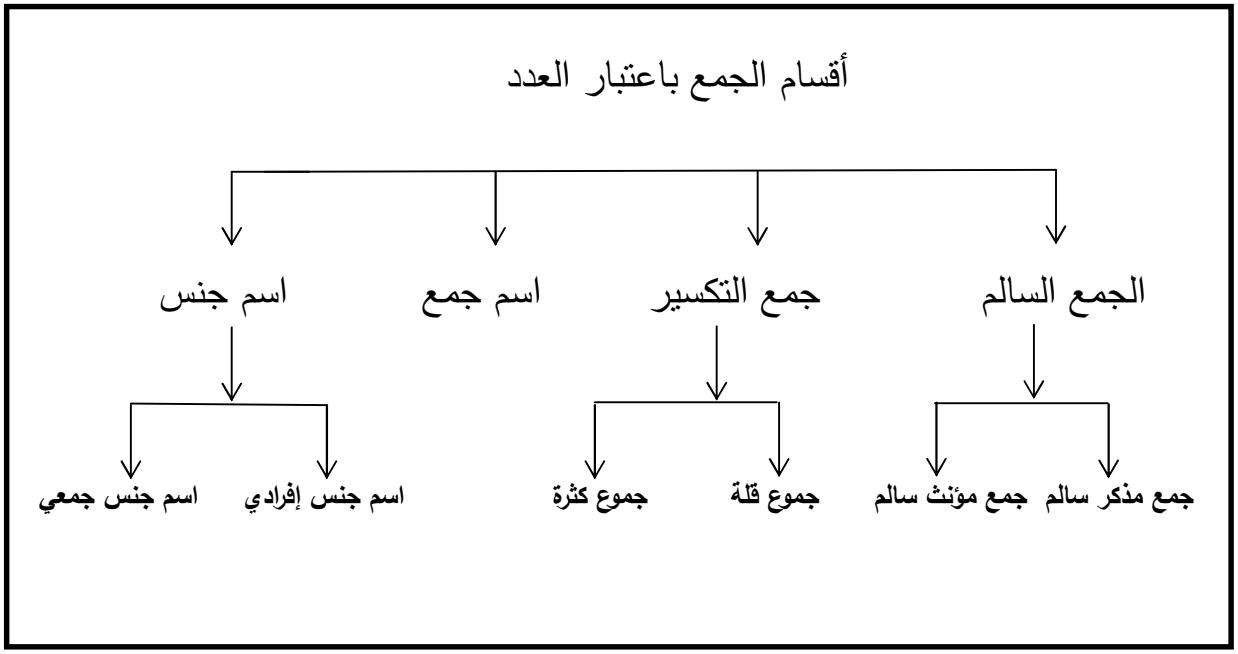


(مخطط 01)*

**1ـ الجمع السالم ( مفهومه وشروطه وأحكامه)**

[1] ينظر: الزركشي، البحر المحيط، تحرير: عمر سليمان الأشقر، أشرف على طباعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط2، 1992، ج 3، ص 139.

*هذا تقسيم للجمع باعتبار العدد وتوجد تقسيمات أخرى باعتبـــارات أخرى .

**الجمع السالم** هو« كل اسم ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره، مع سلامة مفرده من تغير الحروف والحركات»[1]، وينقسم الجمع السالم إلى قسمين هما: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

**أـ جمع المذكر السالم:** « وهو لفظ دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، مثل: الزيدون والصالحون، والزيدِينَ والصالحِينَ»[2].

ومما يلاحظ على هذا القسم من الجمع أنه قد خُصّ به الذكور دون الإناث لذا قِيل(جمع المذكر).

**ـ شروط جمع المذكر السالم:**

يخضع الاسم المُراد جمعه جمع مذكر سالم لمجموعة من الشروط هي شروط المثنى تُضاف إليها شروط أخرى هي:[3]

- أن يكون لعاقل، كزّيدين...
- أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء لم يُوضع لمؤنث أصلا كأحمد وعمر أم وُضع لمؤنث ثم سمي به مذكر...
- أن يكون عَلمًا كزيد وعمر، أو مُصغَّرا، وإن لم يكن عَلما كرُجيل أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصِد معناه كضارِب ومؤمن...

---

[1] كرم محمد زرندح، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد للطباعة، غزة، فلســـــطين، ط.4، 2007 ص 129 .

[2] محمد سالم محسين، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط.1 1987، ص 445 .

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ج1، ص 151. ـ 154.

- خلوه من التركيب وهو شَرط لمُطلق الجمع.

**ـ طريقة جمع المفرد جمع مذكر سالم:**

تتعدد طرائق جمع الاسم المفرد جمع مذكر سالم، لتعدد أصناف الأسماء، فمنها الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود.

فأمَّا الصحيح فيجمع بزيادة واو ونون رفعًا، وياء ونون نصبًا وجرًّا، دون إحداث أيِّ تغيير في مفرده.

وأمَّا المنقوص فتحذف ياؤه عند الجمع، ويُضمُّ ما قبلها إنْ جُمع بالواو والنون، وتبقى الكسرة إذا جُمع بالياء والنون.

وأمَّا المقصور فتحذف أَلفُه وتبقى الفتحة للدَّلالة عليها نحو:( رِضَى- رِضَونَ ومُصْطَفى- مُصطَفَون) .

وأمَّا عن الاسم الممدود: فإنَّ جمعَه جمعَ مذكرٍ سالم يقتضي النَّظر في همزته، فإن كانت أصلية تبقى على حالها فنقول في جمع( قَرَّاء) ( قَرَّاءُون)، وإن كانت الهمزة للتأنيث فإنها تقلب واوا، فتقول في جمع(زَكَرِيَاء) (زَكَرِيَاوُون)، وإن كانت الهمزة مُنقلبة عن أصل، جاز فيها الوجهان(الإبقاء والحذف)[1].

**ب ـ جمع المؤنث السالم:** هو« ما دلّ على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخره أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره(...) نحو: هند- هندات، سيِّدة -

[1] ينظر: كرم محمد زرندح، أسس الدرس الصرفي في العربية، ص 131-132.

سيِّدات»[1]، وممَّا يلاحظ على هذا القسم من الجمع، أنّه قد خُصَّ به المؤنث لذا قيل (جمع مؤنث) فهذا قَيدٌ يخرج به ما كان مذكر من الأسماء.

**ـ قواعد وشروط صياغة جمع المؤنث السالم:**

يخضع الاسم المفرد المُراد جمعه جمع مؤنث سالم لمجموعة من شروط وقواعد نوردها كالآتي:[2]

ـ ما كان مختوما بتاء التأنيث، سواء أكان علما لنؤنث نحو: عبلة، أو صفة نحو: علامة أو اسم جنس نحو: شجرة، تمرة.

ـ ما كان علما لمؤنث سواء أكانت فيه علامة التأنيث أم لم تكن، وذلك نحو: خديجة وسلمى، وهيفاء، فلا يجمع جمع مؤنث سالم ما كان علما للمذكر.

ـ ما كان مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو: سلمى، وذكرى، حيث تجمع على سلمات وذكريات.

ـ ما كان صفة لمذكر غير عاقل، نحو: دُريهِم وكُتيِّب، فتجمع على: دُريهمات وكُتيِّبات.

ـ ما كان اسما مضافا لغير العاقل المُصدَّر بابن أو ذي، نحو: ابن آوى، وذي القعدة فتجمع على: بَنات آوى وذَوات القعدة.

**ـ جمع الممدود والمقصور جمع مؤنث سالم:**

[1] إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2004، ص 14.

[2] ينظر: كرم محمد زرندح، أسس الدرس الصرفي في العربية، ص 132–134.

لا تختلف كثيرا طريقة جمع الممدود عن طريقة تثنيته، حيث ينظر في حال الهمزة فإن كانت همزته أصلية أبقيت على ما هي عليه وأضيفت إليها علامة جمع المؤنث السالم نحو: قراءة– قراءات، وأمَّا إن كانت همزة الممدود للتأنيث نحو: عذراء، وصحراء فإنها تقلب واوا. [1]

وأمَّا الاسم المقصور فيجمع جمع مؤنث سالم بعد النظر في حالِ ألفه، فإن كانت ثالثة رُدَّت إلى أصلها( واو أو ياء)، نحو: هُدى– هُديات، وإن كانت مُبدلة من الواو أو الياء حذفت التاء وأرجعت الألف إلى أصلها، نحو: صلاة– صلوات[2].

**2ـ جمع التكسير:**

عرَّفه "ابن جني"(ت192هـ) بقوله: «هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه»[3] ويلاحظ على تسمية هذا النوع من الجمع ورود لفظة( تكسير) أي كسر وتغير صيغة مفرده، وقد يكون هذا التغيير بالزيادة نحو (رجل– رجال)، وقد يكون بالنقص: نحو ( كتاب– كتب)[4]وينقسم جمع التكسير في اللغة العربية إلى قسمين هما: قسم قلّة وجمع كثرة.

أ–جمع القلّة:[5] يدل على عدد محدود لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد عن عشرة، وصيغه أربع هي:

–(أَفْعِلَة) نحو: أغذية وأدوية.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، 135–136.

[2] ينظر: كرم محمد زرندح، أسس الدرس الصرفي في العربية، ص 135–136 .

[3] ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 195، ص68 .

[4] ينظر: رمضان عبد الله رمضان، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة الاسكندرية، مصر، ط.1، 2006، ص113 .

[5] إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع، ص 19 .

-(أَفْعُل) نحو: ألسُن وأرجل.

- (فِعْلَة) نحو: صِبية وفِتية.

-(أَفْعَال) نحو: أعمام وأبطال.

**ب**- جمع الكثرة: وهو ما دلَّ «على عدد يزيد على عشرة (وقِيل على عدد يزيد على ثلاثة، ماعدا صيغ منتهى الجموع التي تدل على عدد يزيد على عشرة)...»[1]

ولجمع الكثرة صيغ كثيرة يمكن جمعها فيما يلي:[2]

- (فُعُل) وينقاس في(أَفْعَل)، نحو: أَحْمَر وحُمُر.

- (فُعُل) ويَطَّرد في (فَعُول)، نحو: غَفُور وغُفُر.

- (فُعَل) ويطَّرد في (فُعْلة)، نحو: غُرفَة وغُرَف.

- (فِعَل) ويطَّرد في (فِعلة)، نحو: حِجَّة وحِجَج.

- (فُعَلَة) ويطَّرد في(فَاعِل)، نحو: قَاضي وقُضاة.

- (فَعَلَة) ويطَّرد في(فَاعِل)، نحو: كَاتِب وكَتَبَة.

- (فَعْلى) ويطَّرد في (فَعِيل)، نحو: قَتِيل وقَتْلى.

- (فِعَلَة) ويطَّرد في (فُعْل)، نحو: قُرْط وقِرَطَة.

- (فُعَّل) ويطَّرد في (فَاعِل)، نحو: رَاكِع ورُكَّع.

- (فُعَّال) ويطَّرد في (فَاعِل)، نحو: قَارِئ وقُرَّاء.

---

(1) إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع ، ص19 .

(2) ينظر: أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تقديم وتعليق: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، السعودية، (د.ط)، (د.ت)، ص157 ـ 167 .

- (فِعَال) ويطَّرد في (فَعْل)، نحو: كَلْب وكِلَاب.

- (فُعُول) ويطَّرد في (فَعِل)، نحو: نَمِر ونُمُور، ويطَّرد أيضا في (فُعْل) نحو: جُند وجُنُود.

- (فِعْلان) ويطَّرد في (فُعَال)، نحو: غُلام وغِلْمَان.

- (فُعَلاء) ويطَّرد في (فَعِيل)، نحو: كَرِيم وكُرَمَاء.

- (أَفْعِلاء) ويطَّرد في (فَعِيل) نحو: عَزِيز وأَعِزَّاء.

- (فَوَاعِل) ويطَّرد في (فَاعِلَة)، نحو: نَاصِية ونَوَاصٍ.

- (فَعَائِل) ويطَّرد في (فَعِيلَة)، نحو: صَحِيفَة وصَحَائِف.

- (فَعَالِي) ويطَّرد في (فَعْلاء)، نحو: صَحْراء وصَحَارِي.

- (فَعْلان) ويطَّرد في (فَعْل) و(فَعُل)و (فَعِيْل)، نحو: ظَهر–ظَهْرَان و ذَكَر– ذُكْران و قَضِيب– قُضْبَان.

- (فَعَالِلْ) ويطَّرد في الرباعي المجرد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرد ومزيده.

- (فُعَالى) ويطَّرد في (فَعْلان) نحو: سَكْرَان وسُكَارى.

**3ـ اسم الجمع:**

لقد استخدم "المبرد" (ت285هـ) هذا المصطلح في كتابه المقتضب، حيث يقول في مَعرض حديثه عن أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها: « اعلم أنَّ مجراها في التحقير مجرى الواحد، لأنَّها وُضعت أسماءً، كل اسم منها لجماعة، كما أنَّك إذا قلت: جماعة فإنَّما هو اسم مفرد وإن كان المسمى به جمعا»[1] وفي هذا إشارة إلى أن أسماء الجمع يجري عليها ما يجري على المفرد من الأحكام، علما أنَّ المفرد أصل للمثنى

(1) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر،(د.ط)، 1994، ج2 ص291.

والجمع، وبهذا يصبح اسم الجمع أصلاً أيضا لكونه يجري عليه ما يجري على الأصل (المفرد)، لأنَّ أسماء الجموع وضعت في الأصل أسماء مفردة ولكن المسمى بها جمع[1] فاسم الجمع «ما دلَّ على أكثر من اثنين، وله مفرد من لفظه دون معناه، أو من معناه دون لفظه، وليست صيغه على وزن خاص بالتكسير أو غالب فيه»[2].

واسم الجمع على أربعة أقسام: [3]

**أـ** ما له مفرد من معناه دون لفظه، نحو: (شعبٌ) إذ لا يمكننا إيجاد مفردٍ من لفظ هذه الكلمة، ولكن يمكن إيجاد مفردٍ لها من معناها.

**ب** ـ ما له مفرد من لفظه دون معناه، نحو لفظة(هُذيل) ( لقبيلة عربية) حيث يمكننا أن نجد لهذا الاسم مفردًا من لفظه فنقول(هُذَلي) ولكن هذا المُفرد إذا عُطف لا يفيد معنى اسم الجمع (هُذيل).

**ج** ـ ما له مفرد من لفظه ومعناه معًا، ولكنه ليس على وزن من أوزان جموع التكسير المعروفة، نحو: (رَكب) ومفردها(رَاكِب).

**دـ** ما يدلُّ بصيغته على الواحد والأكثر، نحو: (فُلك) فهي تَصدُق على سفينة واحدة وتَصدُق أيضًا على أكثر من ذلك.

**4ـ اسم الجنس:**

يظهر جليًّا مفهوم هذا النوع من الجموع من اسمه، فهو يدل على الجنس، وهو على نوعين:

---

(1) مجيب سعد أبو كطيفة، ألفاظ الجموع التي لامفرد لها من لفظها، في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، إشراف:عبد الكاظم محسن الياسري، 2008م، ص17 ـ 18 .

(2) إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع، ص31.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص31.

أ- اسم الجنس الجمعي: «هو ما تضمن الجمع ودلَّ على الجنس، وله مفرد من لفظه ومعناه مميّز منه بالتاء أو ياء النسبة، نحو:(ثمر- ثمرة) و(عرب- عربي) »[1]

فالملاحظ على اسم الجنس الجمعي أنّه يَصدُق على القليل والكثير حيث نجد له مفردًا من لفظه، لذا جاز أن نقول إنَّه لا يهمّنا في اسم الجنس العدد، بقدر ما يهمّنا الجنس والماهية، فأنا لا يهمّني عدد الثمرات بقدر ما يهمّني جنس الثمرات وماهيتها.

ب - اسم الجنس لإفرادي:« وهو ما يصدق على القليل والكثير، وليس له واحد من لفظه مثل: تراب، ولبن، وعسل»[2] فاسم الجنس الإفرادي يوافق اسم الجنس الجمعي في كونه يَصدق على القليل والكثير، ولكنه يفارقه من جهة أنْ لا مُفرد لاسم الجنس الإفرادي، وهذا جليّ من اسم هذا النوع.

وبعد هذا العرض الموجز لأنواع الجموع في اللغة العربية، يمكن أن نتصور هذه الجموع في شكل دائرة تحوي عدة مَداراتٍ، يمثل كل مدارٍ منها قِسمًا من أقسام الجمع ويجمعها مركز واحد هو حقيقة الجمع، بِمَا تقتضيه هذه الحقيقة من شروط، فكلَّما كانت هذه الأقسام والفروع أَقرب إلى المركز( شروط الجمع)، كانت إلى حقيقة الجمع أَقرب وكُلَّما فَارقت هذه الأقسام المركز(أي فارقت شروط الجمع)، كانت عن حقيقة الجمع أَبعَد لذا جاز أن نقول إنَّ النحاة تصوروا هذه الجموع في ارتباط وشائجي يمكن تمثيله في الشكل الأتي:

---

[1] إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع ، ص31 .

[2] محمد ابراهيم عبادة، أسماء الجموع في القرآن الكريم، دار المعارف، الإسكندرية، مصر،( د.ط)، (د.ت)، ص8 .

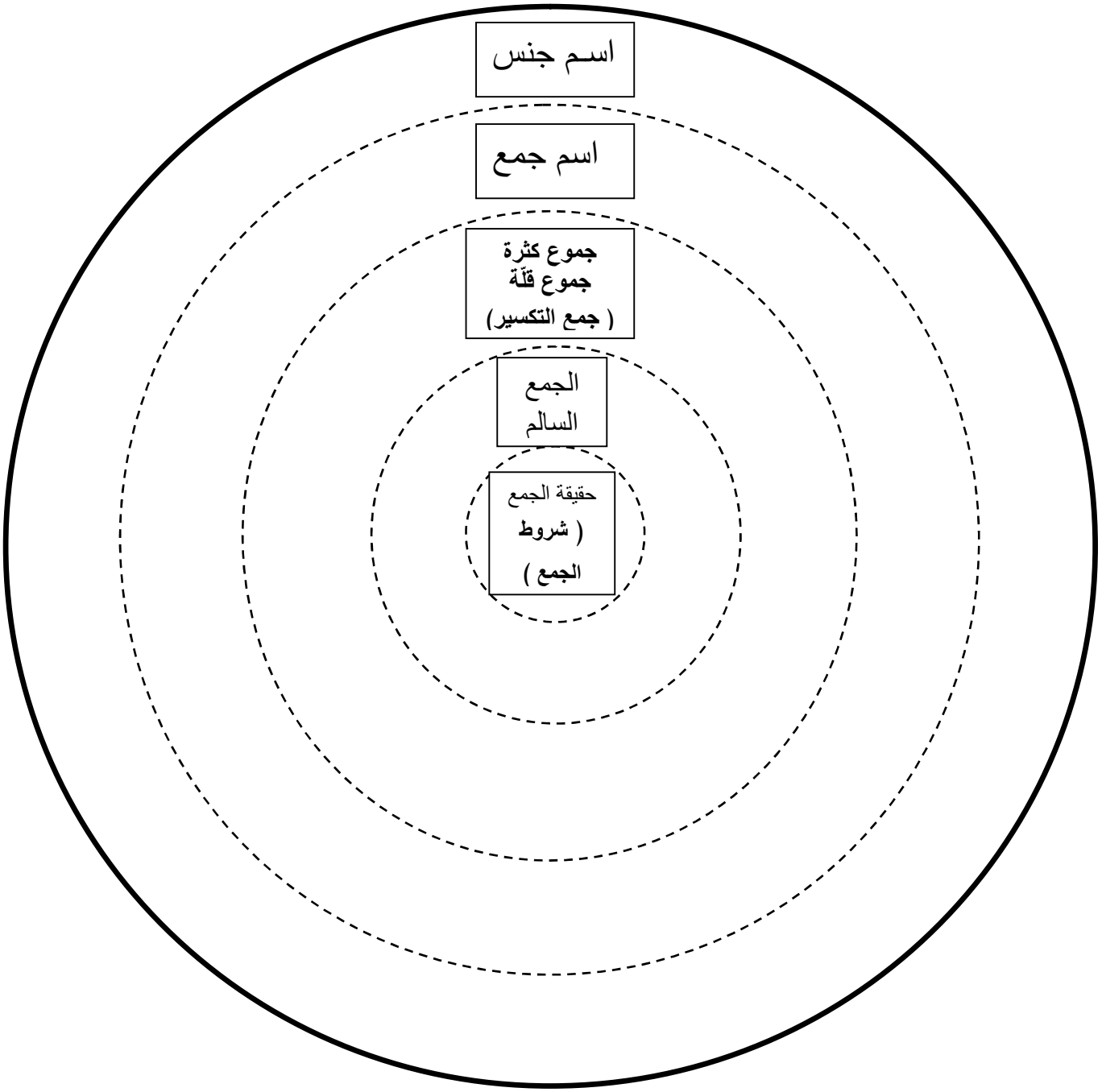


( مخطط 02)*

---

* المخطط يمثل تصورا شخصي للطريقة التي تصور بها النحاة أقسام الجمع

## خامسا: اضطراب ظاهرة الجمع

إنَّ العُرف النحوي يقضي بأن يَقع الجمع على ما جاوز الاثنين أو الاثنتين، ويَدُل عليه، إلاَّ أنَّ الواقع اللغوي يَشهد بوجود نصوص خَرقت هذا التصور النحوي، ممَّا خَلق اضطرابًا مَلحوظا على مستوى هذه الظاهرة، ويُمكن أن نُجمل مظاهر العدول والاضطراب في النقاط الآتية:

### 1ــ وقوع الجمع على الواحد والاثنين:

ورد في القرآن الكريم عدّة آيات رسمت مظاهر العدول على مستوى الجمع في مثل قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾ [ سورة البقرة 72].

فقد« أشار بقوله(قَتَلْتُم) إلى وقوع قتل فيهم، وهي طريقة القرآن في إسناد أفعال [البعض] إلى الجميع جريًا على طريقة العرب في قولهم (قَتلت بنو فُلان فلانا)...» [1] فالقاتل واحد أو اثنان إلاّ أنّ الله أسند الفعل إلى جمع.

وقال سبحانه: ﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ﴾ [ سورة التوبة17 ]

نلاحظ في الآية الكريمة وُرود لفظة( مساجد) بصيغة الجمع عِلما أنّ المُراد بها مسجد واحد هو المسجد الحرام، وما كان تابعا له من مسعى ومطاف وغيرها[2].

---

(1) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د. ط)، 1984، ج 1، ص 560.

[ البعض ] وردت في التحرير والتنوير معرّفة ولكنها لا تعرّف

(2) ينظر، المرجع نفسه، ج 10، ص 140.

وقال سبحانه:﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة النمل35] ذكر" الفرَّاء"( ت207هـ) في تخريج هذه الآية: أنَّ مَلِكة سبأ« كان رسولها- فيما ذكروا- امرأة واحدة فجُمِعت، وإنَّما هو رسولٌ واحد، لذلك قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَـٰنَ ﴾ يُريد: فلمَّا جاء الرسولُ سليمانَ[...] لأنَّ المُرسَل كان وَاحدا، ويدلُّ على ذلك قوله سليمان﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ »[1]

لقد عبّرت هذه الملكة( بلقيس) عن المُرسَل الذي هو مفرد بأسلوب الجمع ( المرسلون).

**2ـ عودة ضمير الجمع على شيئين:**

ورد في عدَّة مواضع من القرآن الكريم ضمير جمع عائدٍ على شيئين في مثل قوله سبحانه: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَـٰهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء 78].

حيث وردت في هذه الآية لفظة( لِحُكمهم ) التي اتّصل بها ضمير جمع الغائب( هم) والذي كان عائدا على شخصين هما داود وسليمان- عليهما السلام- وبهذا عُومل الاثنان مُعاملة الجمع، فَعَاد ضمير الجمع على اثنين[2].

وذَهب المُفسِّر الطاهر بن عاشور في تخريج هذه الآية إلى القول بأن اجتماع الحاكمين والمتحاكمين جعل منهم جَمعًا، لذا كان الضمير العائد ضَمير جمع[3].

**3ـ وقوع جموع القلة مقام جموع الكثرة:**

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط.3، 1983، ج2، ص 293.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 208.

(3) ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج17، ص 118.

إنَّ الأصل في الألفاظ أن تَدل على ما وضِعت له في اللغة، كأن تدل جموع القلة على العدد القليل، ممّا هو دون العشرة، وتدل جموع الكثرة على العدد الكثير ممّا جاوز العشرة إلاّ أنّ اللغة تُطالعنا بنصوص عدلت عن هذا التصور النحوي، ومن أمثلة ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [ سورة لقمان 27].

وردت في الآية الكريمة لفظة( كلمات) وهي جمع قلة علما أنّ الموضع موضع تكثير لا تقليل، لأن الله سبحانه ردّ بهذه الآية عن المشركين الذين قالوا إنَّ الوحي سينفذ فينتهي كلامُ الله،[1] فمعرفة سبب نُزول الآية يَقودنا لإدراك أنَّ المقام، مقام تكثير وإنْ وردت لفظة ( كلمات) جمعَ قلة، فهي تحمل معنى الكثرة .

وقال سبحانه: ﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾ [ سورة غافر 71 ].

وردت في هذه الآية لفظة( أعناق) وهي جمع قلة، لبيان عدد كبير من المشركين سيلقون هذا العذاب[2]، فلفظة( أعناق) وردت جمع قلة، إلا أنَّ سياق الآية جعلها تحمل دلالة جمع الكثرة.

وقال حسان بن ثابت( ت ما بين 35– 40هـ) [3]:

لنَّا الجَفَنَاتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحى وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَـــا

---

[1] ينظر: الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد مُعوض، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ط.1، 1998، ج5، ص 22.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج 15، ص 09.

[3] شرح ديوان حسان بن ثابت، تصحيح: عبد الرحمان البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، (د. ط)، 1929م ص 371.

لقد وظّف الشاعر في هذا البيت( الجَفَنَات) و(أَسْيَافُنَا) وهُمَا لِأدنى العدد، إلاّ أنَّ الأنسب لهذا المقام أن يقول الشاعر( الجِفَان) و( السُيُوف) لِأنَّهما يحملان معنى الكثرة[1].

وقد علّل "ابن الأنباري" هذا الاضطراب على مستوى الجموع، والاكتفاء ببناء القلَّة عن بناء الكثرة، وبناء الكثرة عن بناء القلَّة بقوله: «إِنَّما جاز أن يُكتفى ببناء القلَّة على بناء الكثرة نحو: قلم وأقلام[...]، وأَن يُكتفى ببناء الكثرة على بِناء القلّة نحو: رجُل ورِجَال[...] لأَنَّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير، فجاز أنْ ينوي بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع...»[2]، فسياق الكلام ومقامه يحددان المُراد بالجمع.

## سادسا: مقولة الجمع بين الاطّراد والشذوذ

لقد سعى النحاة جاهدين لضبط أنواع الجموع في اللغة العربية، فخصّوا كل نوع منها بصيغ تميزه عن غيره، وتصدق على جميع أفراد النوع الواحد إلاّ أنّ هذه الصيغ لم تسلم من الشذوذ، وبيان ذلك فيما يلي:

**1ـ الجمع بالواو والنون من الشواذ:** ومِن أمثلة ذلك أَن يُقال في جمع (قُلّة)، (قُلُون) والقلة هي الخشبة الصغيرة التي تُنصب ليلعب بها الصبيان، ويقال في جمع(لُغة) (لُغُون)، وفي جمع( ورِقّة)، (ورِقّون) والرِقّة هي الذهب والفضة، ويقال في جمع( الكُرة) (الكُرَين)، وفي جمع(الإوزّة)، (إِوَزّون)[3].

---

[1] شرح ديوان حسان بن ثابت، ص 371.

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 182.

[3] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جار ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ج 2، ص 273–274.

**2ـ الشواذ في جموع التكسير:** ومِن أمثلة الشذوذ في جموع القلَّة، شُذُوذ لفظتي( أَثْوُب) و(أسْيُف) فيما كان على بناء( أفْعُل) [1]، نحو قول الشاعر معروف بن عبد الرحمان:

لِكُلِّ دَهرٍ قَد لَبِستُ أثُوبًـــا  حَتى اكْتَسى الرَأس قِناعًا أَشيُبا

وأمَّا عن بناء (أَفْعَال) فقد شذَّت عنه عِدَّة ألفاظٍ مِن بينها: أَموات وأَحرار وأَفراخ[2]، في مثل قَول "الحطيئة" ( ت 67م) [3]:

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ  زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَر

كما شَذَّ عن بِناء( أَفعِلة) لفظة ( أَشيِخَة) لأنَّها وصف، ولم تسلم جموع الكثرة أيضا من الشذوذ، فمن الألفاظ الشاذَّة عن بناء (فِعَل): ذِكرى، وذِكَر، ومَعِدة ومِعَد، ولِثَّة ولِثى وعدُوّ وعِدى، وشذَّ عن بناء( فُعَلاء) أُسَرَاء وسُجَناء، لأنّهما بمعنى اسم المفعول، كما شذَّ عن بناء( فواعِل) فوَارِس وشَواهِد وهَوَالِك ونَواكِس[4]في مثل قول الفرزدق( ت 114هـ) [5]:

وإذَا الرِجَالُ رَأو يَزيد رَأَيْتهم  خُضع الرِقاب نَوَاكِس الأَبْصَار

## سابعا: مقولة الجمع بين الاستقراء والتعليل

لقد قام النحاة القدامى باستقراء كلام العرب لوضع قواعد تضبط لسانهم وتدرأ عنه مغبَّة اللحن، فصاحب هذا جُملة من العلل والتفسيرات مما يبعث على الإقناع والتصديق ومن بين النقاط التي لقيت حظّا من التعليل والتفسير نذكر ما يلي:

---

[1] ينظر: أحمد حسين كحيل، البيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع للنشر، القصيم، السعودية، ط.8 1424هـ ، ص 148.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان،( د. ط)، (د. ت)، مج 1، ص 245.

[3] ديوان الحطيئة ، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط.1، ص 245.

[4] ينظر: أحمد حسين كحيل، البيان في تصريف الأسماء، ص 150 إلى 164.

[5] شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط. 1، 1983م ، ج 1، ص 496 .

**1ـ اختصاص جمع السلامة بالعاقل:**

لقد علَّل "ابن الأنباري" هذه الظاهرة بفكرة مَفادها أنّ الله– سبحانه– كرّم الإنسان وفضَّله وقدَّمه عن سائر خلقه، فحمله في البر والبحر، وكرَّمه أيضا بِأن جعل له لُغة تَخصه بصيغٍ دون سائر خلقه[1]، فباقي المخلوقات تستوي مع الجماد من الأشياء من حيث كونِها تُجمع جمع تكسير، فاختصاص جمع السلامة بالعاقل وَجهٌ من أوجه تكريم الله للإنسان دون سائر خلقه.

**2ـ علّة جمع المذكر السالم بالواو:**

لقد أقرَّ النحاة أن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو كما يرفع المثنى بالألف حيث يقول "سيبويه"( ت 180هـ) : « إذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلاّ أنّها واو مضموم ما قبلها ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين...»[2]

وعلّل "ابن جني"( ت 392هـ) لُزوم جمع المذكر السالم الواو في حالة الرفع ولزوم المثنى الألف بقَولٍ مَفاده أنَّ التثنية أوسع من الجمع لِكونها تصدُق على العاقل وغير العاقل، أمَّا الجمع السالم فهو قَليل لأنّه يطلق على العاقل فقط، لذا أعطى القليل( جمع المذكر السالم) الواو الثقيلة، وأُعطي الكثير( المثنى) الألف الخفيفة، ليقِلَّ في كلام العرب ما يستثقلونه، ويكثر في كلامهم ما يستخفّونه[3]، وهذا لتحقيق التوازن في اللغة بين القلَّة والثِقل، وبين الخفَّة والكثرة.

---

[1] ينظر: ابن الانباري ، أسرار العربية، ص 52.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عـالم الكتب، بيــروت، لبنان، ط. 3، 1983، ص1.

[3] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط.3، ص 718.

**3ـ علّة فتح نون جمع المذكر السالم:**

إنَّ العُرف النحوي يقضي بأن تكون حركة نون جمع المذكر السالم فتحة، وهو الأمر الذي قال به النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب، حيث يقول "سيبويه" في مَعرض حديثه عن حركة نون جمع المذكر السالم: «...ونونها مفتوحة، فرَّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ حرف اللِّين الذي هو حرف الإعراب مُختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين»[1]، فعِلَّة فتح نون جمع المذكر السالم عند "سيبويه" هي التفريق بين نون الجمع ونون الاثنين، ولو لم يكن هذا لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح، نحو قولك: رأيت مُصْطَفَيْنَ ومررت بمصطَفَين، حيث يلتبس هذا بالمثنى الصحيح( زيدين)[2]، وإلى مثل هذا ذهب "ابن الأنباري" في كتابه أسرار العربية[3].

وأمّا " أبو البقاء العكبري" (ت 616هـ) فقد علّل هذا بأربعة أوجه[4]:

ـ أنَّ تحريكها مُضطر إليه لئلا يلتقي ساكنان، والأصل فيها السكون والتثنية قبل الجمع والأصل في حركة التقاء الساكنين الكَسر، فكانت التثنية بها أولى، وفُتِحت في الجمع لتُخالف التثنية.

ـ أنَّ ما قبل حرف المدِّ في التثنية مَفتوح، فجعلوا ما بعده مكسورا تعديلا وعكسوه في الجمع.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ط.3، ص 18.

(2) ينظر: أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمان، الأردن، ط. 1، 2009، ص 41.

(3) ينظر: ابن الانباري، أسرار العربية، ص 50 .

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 1995م .

ـ أن التثنية تكون بالألف في الرفع، وهي أخف من الواو والياء فجعلوا الكسر مع الأخف والفتح مع الأثقل.

ـ أنَّهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس.

وخلاصة هذه الأوجه التي قدمها "العكبري"، أمنُ اللبس والتقاء الساكنين وتحقيق التوازن والتعادل.

**4ـ علَّة جمع المؤنث السالم بالألف والتاء:**

علّل "ابن الأنباري" زيادة الألف والتاء في جمع التأنيث بقوله: «لأنّ أولى ما يزاد حرف المدِّ واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنَّها أخفُّ منها...» [1] واختيرت التاء معها لوجهين[2]:

ـ أنَّها تشبه الواو التي هي أخت الألف.

ـ أنَّها تدلُّ على التأنيث، وكِلا الحرفين دالٌّ على كِلا المعنيين( الجمع والتأنيث).

يُفهم من هذا أنَّ النحاة قد بَنو تصورهم لهذا النوع من الجموع ( جمع التأنيث) على فكرة الجمع بين علامتين هما الألف والتاء، فالألف للجمع والتاء للنوع.

**5 ـ عِلَّة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة:**

جاء في كتاب "سيبويه" بَيَان علَّة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حيث يقول: «... ومِن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجرِّ والنصب مكسورة لأَنَّهم جعلوا التاء التي هي

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 52.

[2] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 116.

حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بِمنزلة النون لأنَّها في التأنيث نظِيرة الواو والياء في التذكير فأجرَوها مَجراها»[1]، ومَفادُ عِلَّة "سيبويه" أنَّ جمع المؤنث السالم نَظير،فالتاء في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر السالم، لِذا حُمل المنصوب على المجرور في جمع المذكر السالم، فَحَمل المنصوب على المجرور في هذا الجمع حَمْلٌ للفرع( المؤنث) على الأصل( المذكر) [2]، فَتصَوُّر النحاة لهذه المسألة مَبني على القياس.

## ثامنًا: النّقد الحديث للتصور النحوي التراثي

لَقِي التصور النحوي التراثي لمقولة الجَمع في اللغة العربية الكثير من الانتقادات من طرف جمع من الباحثين المستشرقين والعرب، فَمِن المستشرقين نَجد المستشرق الألماني برجستراسر(Bergstrasser) يَعِيبُ على النحاة إهمال الفتحة في (سدرات) و(ظلُمَات) و(طَعَنات)، والأَخذ بالحروف التي اعتَبروها سِمَةً فَارِقة بين المفرد والجمع، لِذا نجده يقول: « وزَعم النحويون القدماء أنَّ علامة الجمع في سدرات، و ظُلمات، وطَعنات، وما شَاكلها هي الألف والتاء فقط، وأنَّ الفتحة زائدة»[3] وهذا النّقد الذي قال به برجستراسر كان نتيجة للمقارنات التي كان يعقدها بين الأنظِمة الصرفية لِلُّغات السامية، حيث نجده يقول:« وإنَّا قد رأينا في مقابلة سائر اللغات الساميّة الغربية أنَّ الأمر على ضِدُّ ذلك، وأنَّ الفتحة هي المؤدية لمعنى الجمع ثم زِيدت فيه التاء»[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص18.

[2] ينظر: أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص 41.

[3] برجستراسر(Bergstrasser)، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط. 2، 1994، ص 109.

[4] المرجع نفسه، ص 109.

لقد لاحظ "برجستراسر" أنَّ الحركة في اللغات السامية هي التي تؤدي معنى الجمع على عكس ما نجده في اللغة العربية التي اتخذت من الحروف علامة للجمع، مِمَّا جَعله يقول بأن الجمع في العربية يكون بالحركات بدليل أنَّه« قَد تَلحق في الجمع بآخر الكلمة اللواحق، أو بِأوَّلِها الهمزة، ويُصاحب كل ذلك كثِير من إبدال الحَركات، وقد لا يُفَرَّق بين الجمع والمفرد إلا به( بالحركة)؛ نَمِرٌ ونُمُرٌ[...]، وممَّا تُمَدُّ فيه الحركة مع الإبدال: جَبَلٌ– جِبَال...»[1]، فهذه مجموعة من القرائن جَمعها المستشرق الألماني "برجستسراسر" لتكون دليلا على قصور التصور النحوي التراثي لمقولة الجمع.

وأمّا في الساحة العربية، فنجد الكثير من الباحثين مِمَّن كانت لهم إسهامات جادة بهدف إعادة بعث النحو العربي، وذلك بالوقوف على التصور النحوي التراثي بالنقد والتقييم والتقويم.

ومِن بين هؤلاء الباحثين المعاصرين نجد الدكتور "إبراهيم أنيس" (1906–1977م) الذي قام بِنقد فكرة جموع القلَّة وجموع الكثرة، وقَد بُنِي هذا النَقد على تلك الدراسات والمقارنات التي كان يُجريها على مجموعة اللغات السامية حيث لاحظ أنَّ اللغة العربية قد انفردت بتخصيص صيغٍ لجُموع القلَّة، وأخرى لجموع الكثرة[2]، لذا نجده يقول: «...في حِين أنَّ اللغات السامية تَتَّخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد وأخرى للمثنى وثالثة للجمع، بَل إنَّ العربية لَتُفرِّق بين الجموع فَتجعل مِن الصيغ ما يفيد القلَّة، ومنها ما يفيد الكثرة...» [3]، وقَد رفضَ "ابراهيم أنيس" فِكرة وجود صيغ خاصة لجموع القلة، وأخرى لجموع الكثرة، لأنَّ القلَّة أو الكثرة لا تَختص حقيقة بدلالاتها التي وُضعت لها أصلا، فقد تدلُّ جموع القلَّة على جموع الكثرة والعكس، لذا اعتبر الدكتور "إبراهيم أنيس" تَصَوُّر وُجود

---

[1] المرجع نفسه، ص 109.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط. 6، 1978، ص 155.

[3] المرجع نفسه، ص 155.

جموع للقلّة وأخرى للكثرة ضَربًا من الزعم[1]، حيث نَجده يقول: « فإذا طَالَبنا النحاة بِتَتَبع هذا الذي يُقرّرونه في نصوص اللغة واستعمالاتها وجدناهم على حيطةٍ وحذر، إِذْ يَزعمون أنَّ العرب كثيرا ما تستعمل جمع القلّة مَكان جمع الكثرة أو العكس لِحكمة»[2]، فهذا الاضطراب على مستوى جموع القلّة وجموع الكثرة، جعل الدكتور إبراهيم أنيس يرفض هذا التصوّر النحوي .

إنَّ المتأمِّل في الانتقادات الموجّهة للتصوُّر النحوي التراثي، سيجد أنَّ أصحابها قد بنَو تصوّرهم على أساس مقاربة الأنظمة اللغوية للُّغات الساميّة .

**ملخص الفصل:**

خلاصة حديثنا في هذا الفصل أنَّ مقولة الجمع في اللغة العربية قد نَالت حظًّا وفيرا من التصور النحوي والتقعيد، إلاّ أنّها لم تسِرْ على سَنَنٍ واحد، فقد اعْتراها الكثير من مَظَاهر العدول، كقيام الجمع مقام المفرد أو المثنى أو دلالة جموع القلة على الكثرة، أو جموع الكثرة على القلّة، وغيرها من مظاهر العدول مِمَّا خلق اضطرابا بين الشكل والدلالة على مستوى هذه المقولة، دلَّت عليه الكثير من الآيات القرآنية والنصوص الشعرية والنثرية.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص155.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

# الخاتمة

توصل البـــاحث من خلال البحث في موضــوع العدد في اللغة العربية بين الشـــكل والدلالة إلى عدّة نتائج، بيانها فيما يلي :

ـ تُعدّ مقــولة العدد تصورا نحويا، وليست واقعًا، وهو الأمر الذي يؤكده تَعدد طــرائق التعبير عن العدد في اللسان البشري، فلو كانت واقعا لكـــانت طرائق التعبير عن العدد واحدة، لأن الواقع واحد .

ـ مقــولة العدد في اللــغة العربية تعكس دقّة التصوّر النحوي، هذا التصوّر الذي اتخذ التثنية حدًا فاصلا بين المفرد والجمع، وخصّ جموع القلّة بأبنية، وجموع الكثرة بأخرى.

ـ لقد بُني التصور النحوي لظاهرة العدد في اللغة العربية على أساس الاستقراء والتعليل وذلك باستقراء لغة القرآن الكريم، لبناء تصورات نحوية، وأنظمة لغوية تحكم ظاهرة العدد، ثمّ محاولة تعليل هذه التصورات.

ـ لقد كانت أكثرعِلل النحاة وتصوراتهم المتعلّقة بظاهرة العدد من داخل اللّغة، إلا القليل النادر من أمثلة ما علّل به ابن الأنباري اختصاص الجمع السالم بالعاقل.

ـ التصور النحوي لمسألة العدد لم يسِر على سَنَن واحد، فقد اعترته الكثير من مظاهر الاضطراب والعدول، كدلالة المفرد على المثنى، أو دلالة المثنى على الجمع، أو وقوع جموع القلَّة مقام جموع الكثرة .

ـ يعدّ انشغال الصرفيين القدماء بوضع أبنية جموع التكسير سبَبًا في عدم وُقوفهم على معاني هذه الأبنية، مِمّا خلقَ اضطرابا ملحوظا على مستوى دلالات هذه الجموع ، وهو الأمر الذي يؤكده عدم وجود هذا الاضطراب عند علماء التفسير من الأصوليين، وذلك لتدقيقهم النظر في معاني هذه الأبنية .

ـ إنّ النحــاة في تَصوّرهم لأنواع الجمــوع، لم يتصوّروها في انفصال، بل تصوّروها في ارتباط وشائجي، فكلّما وافق الاسم شروط الجمع أكثر، كان إلى حقيقة الجمع أُقرب وكلّما فارق الاسم هذه الشروط، كان عن حقيقة الجمع أبعد .

# قـــــــــائمـة المصادر و المراجع

***القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم***

## قائمة المصادر و المراجع

### الكتب العربية :


1– **إبراهيم أنيس،** من أسرار اللغة،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978 م.

2– **إبراهيم حسن ضيف الله،** الخلاصة الصرفية، إتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا،(د.ط)، (د.ت) .

3– **إبراهيم السامرائي :**

أ ـ دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، العراق،(د.ط)،1961م .

ب ـ فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3 ،1983م .

4 ـ **أحمد حسين كحيل،** التبيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع للنشر، القصيم، السعودية ط8 ،1424 هـ .

5- **أحمد سليمان ياقوت** ، في علم اللغة التقابلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،(د.ط) 1980م .

6 ـ **أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي،** شذا العرف في فن الصرف، تعليق: محمد بن عبد المعطي دارالكيّان، الرياض،(د.ط)، (د.ت) .

7- **أسعد خلف العوّادي،** العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2009م.

8 ـ **الأشموني،** شرح الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، مطبعة مصطفى البـــابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط3 ، 1939م، ج1 .

9- **إميل بديع يعقوب** ، المعجم المفصل في الجموع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2009م.

10- **ابن الأنباري** (أبو البركات) :

أ ـ أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، ط1،1997م .

ب ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط1 (د.ت) .

11- **الأنباري** (أبو بكر محمد بن القاسم)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، (د.ت) .

12- **ابن برهان**،(أحمد ابن علي)، الوصول إلى الأصول، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، (د.ط)، 1983م ،ج1 .

13- **أبو البقاء العكبري**، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق:غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، سوريا، ط1، 1995م، ج1 .

14- **البيهقي** (أبو بكر أحمد ابن الحسين)، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي مركز البحوث و الدراسات العربية والإسلامية، ج12 ، مصر، ط1، 2011م .

15- **ابن جنّي** ( أبو الفتح عثمان ) :

أ ـ سرّ صناعة الإعراب، حسن هنداوى، دار القلم للطباعة، دمشق، سوريا، ط3.

ب ـ علل التثنية ، تحقيق: صبيح التميمي، دار الهدى، مليلة، الجزائر، ط2، 1991م .

16- **حسين محيسن ختلان البكري**، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، الأردن، (د.ط) 2012م .

17- **ربحي كمال**، دروس اللغة العبرية، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1963م .

18- **عبد الرحمان بودرع**، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب تطوان، المغرب، ط1، 2000م .

19- **الرضي**، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحي بشير مصري، اشرف على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط1، 1996م، مج 1 .

20- **رمضان عبد الله رمضان**، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006م .

21- **الزجّاجي** ( أبو القاسم عبد الرحمان )، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م .

22- **الزركشي** (بدر الدين)، البحر المحيط، تحرير:عمرسليمان الأشقر، أشرف على طباعته وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بالكويت، ط2، 1992م، ج3.

23- **الزمخشري** (جار الله أبو القاسم)، الكشّاف، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1998، ج5 .

24- **سيبويه** (عمر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عـــالم الكتب بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ج1.

25- **السيوطي** (جلال الدين):

أ ـ المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،(د.ط)، 1986م، ج2.

ب ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م، ج1.

26- **ابن الشجري** (هبة الله)، أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1992م.

27- **أبو الطيب اللغوي**، كتاب المثنّى، تحقيق:عزّ الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، سوريا،(د.ط)، 1960م.

28- **أبو علي الفارسي**، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق:عوض بن أحمد القوزي، مطبعة الأمانة القاهرة، مصر، ط1، 1990م، ج1.

29- **الفرّاء**( أبوزكريا يحي بن زياد )، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3،(د.ت)، ج2.

30- **كرم محمد زرندح**، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد للطباعة، غزة، فلسطين، ط4 2007م.

31- **عبد الكريم بن علي بن محمد النملة**، أقل الجمع عند الأصولين و أثر الإختلاف فيه، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ، ط1، 1993م.

32- **محمد ابراهيم عبادة**، أسماء الجموع في القرآن الكريم، دار المعارف، الإسكندرية، مصر،(د.ط) (د.ت).

33- **محمد سالم محيسين**، تصريف الأفعال في ضوء أساليب القرآن، دار الكتاب العربي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1987م .

34ـ **المبرّد** (أبو العباس محمد ابن يزيد) المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، القاهرة، مصر ،(د.ط)، 1994م، ج2.
35ـ **محمد الطاهر بن عاشور**، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس،(د.ط)، 1984م، ج1
36ـ **محمد سمير نجيب اللبدي**، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1985م .
37ـ **محمد خير الحلواني**، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط2، 1983م .
38ـ **ابن هشام** (عبد الله جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة االعصرية، بيروت، لبنان،(د.ط)، (د.ت)، ج1.

## الدواوين الشعرية :

**1- ديوان امريء القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط) 1964م .

**2- ديوان امرئ القيس**، صححه : مصطفى عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5 2004م.

**3- شرح ديوان حسان بن ثابت**، صحّحه: عبد الرحمان الرقّوقي، المطبعة الرحمانية، مصر،(د.ط) 1929م .

**4- ديوان الحطيئة**، (جرول ابن أوس)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر ط1، 1987م .

**5- ديوان حميد ابن ثور الهلالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار القومية للطباعة، القاهرة (د.ط)، 1965م .

**6- ديوان رؤبة بن العجاج** (ضمن مجموعة أشعار العرب)، تصحيح: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة، الكويت،(د.ط)، 2008م .

**7- شرح ديوان الفرزدق**(همّام ابن غالب)، ضبط معانيه: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان ط1، 1983م، ج1 .

**8- ديوان المتلمس الضبعي**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة مصر، (د.ط)، 1970م .

## الكتب المترجمة:

1ـ **برجستراسر**، التطور النحوي للّغة العربية، إخراج و تصحيح : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1992م .

2ـ **فندريس**، اللغة، تعريب:عبد الحميد الدوّاخلي، ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر (د.ط)، (د.ت) .

3ـ **كارل بروكلمان**، فقه اللغات السامية، ترجمة:رمضان عبد التوّاب، مطبوعات جـــامعة الرياض السعودية، (د.ط)، 1977م .

## القواميس والمعاجم:

ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2002م ، ج3 .

ـ ابن منظور(جمال الدين)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر،(د.ت)، مج1، ج8 .

## المقالات:

أحمد مطر العطية، التثنية في اللغة العربية، مجلّة علوم اللّغة، دارغريب، المجلد2، العدد2، 1999م .

## الرسائل الجامعية:

ـ **مجيب سعد أبو كطيفة**، ألفاظ الجموع التي لامفرد لها من لفظها، في القرآن الكريم، رسالة ماجستير قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، إشراف:عبد الكاظم محسن الياسري، 2008م.

ـ **محمد بن صالح**، قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، إشراف:عياش فرحات، قسم اللغة العربية، 2009.

## المواقع الالكترونية:

محمد سمير اللبدي، العدد بين الحساب واللغة ، www.majma.org.jo ، 13- 02 - 2016

الساعة 10:30

# فهرس الموضوعات

**فهرس الموضوعات** **الصفحة**

مقدمـــــــــــة..... أ . ب

**الفصل الأول : مقولة الإفراد والتثنية وفلسفة التفكير النحوي**

توطئـــــــــة..... 05

أولا: الإفراد (المصطلح و المفهوم) ..... 05

1ـ لغة : .....05

2ـ اصطلاحا: .....06

ثانيا ـ أصلية المفرد و فرعية المثنى و الجمع .....06

ثالثا: مقولة التثنية في اللسان البشري وفلسفة التفكير النحوي .....07

رابعا: التثنية في اللغة العربية ( المصطلح والمفهوم) ..... 09

1 – لغة: ..... 09

2– اصطلاحا: ..... 09

ـ شروط التثنية ..... 10

ـ كيفية التثنية ..... 11

ـ أنواع التثنية ..... 13

أ – ما يُفرد ..... 14

**ب**– ما لا يفرد ..... 14

خامسا: مقولة التثنية والتَّعليل ..... 15

1ـ عِلَّة رفع المثنى بالألف: ..... 15

2ـ علة فتح ما قبل ياء التثنية:..... 17
3ـ علّة اتباع نصب المثنى لجرِّه:..... 18
4ـ علّة زيادة النون في المثنى:..... 19
سادسا: مقولة التثنية بين الاطِّراد والشذوذ ..... 20
1- اضطراب علامة إعراب المثنى:..... 21
2- اضطراب حركة نون التثنية: ..... 23
سابعا: الخلاف النحوي تجاه الألف والياء في التثنية ..... 25
ثامنًا: مظاهر العدول في الإفراد التثنية ..... 27
1ـ خُروج المفرد إلى المثنى والجمع :..... 27
2ـ وقوع المثنى موقع المفرد:..... 29
3ـ وقوع المثنى موقع الجمع:..... 30
4-عودة ضمير الجمع على مثنى:..... 30
5-عودة ضمير المفرد على المثنى:..... 32
ـ ملخص الفصل: ..... 32
**الفصل الثاني : مقولة الجمع وفلسفة التفكير النحوي**
أولا: مقولة الجمع في اللسان البشري ..... 34
ثانيا: الجمع (المصطلح والمفهوم) ..... 35
1ـ لغة: ..... 35
2ـ اصطلاحا: .....35
ثالثا: أقلُّ الجمع في اللغة العربية .....36
رابعا: أقسام الجمع في اللغة العربية ..... 37

1ـ الجمع السالم ( مفهومه وشروطه وأحكامه): .....39

أـ جمع المذكر السالم .....40

ب ـ جمع المؤنث السالم .....41

2ـ جمع التكسير: .....43

أ–جمع القلّة .....43

**ب**– جمع الكثرة .....44

3ـ اسم الجمع: .....45

4ـ اسم الجنس: .....46

أـ اسم الجنس الجمعي .....47

ب ـ اسم الجنس لإفرادي .....47

خامسا: اضطراب ظاهرة الجمع .....49

1ـ وقوع الجمع على الواحد والاثنين: .....49

2ـ عودة ضمير الجمع على شيئين: .....50

3ـ وقوع جموع القلة مقام جموع الكثرة: .....50

سادسا: مقولة الجمع بين الاطّراد والشذوذ .....52

1ـ الجمع بالواو والنون من الشواذ: .....52

2ـ الشواذ في جموع التكسير: .....52

سابعا: مقولة الجمع بين الاستقراء والتعليل .....53

1ـ اختصاص جمع السلامة بالعاقل: .....53

2ـ علّة جمع المذكر السالم بالواو: .....54

3ـ علّة فتح نون جمع المذكر السالم: .....54

4ـ علَّة جمع المؤنث السالم بالألف والتاء: .....56

5ـ عِلَّة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة: .....56

ثامنًا: النّقد الحديث للتصور النحوي التراثي .....57

ـ ملخص الفصل: .....59

ـ الخاتمة: .....61

ـ قائمة المصادر والمراجع: .....64

ـ فهرس الموضوعات: .....70

**ملخص البحث :**

إنَّ اللُّغة العربية ثريّة بالكثير من المقــولات الصرفية، والتي مِن بينهــا مَقولة العَدَد التي تمَّ اللجوء إليها طَلَبًا للإيجـاز و تَفاديًا للتكرار، و للتّعبيـر عن هذه المقولة اتخذت اللـغة العربيـة عِدَّة طَرائق ووسـائط مِن بينهـا الإفراد و التثنية و الجمع، وقد بَنـا النحـاة تَصَوُرهم النحوي على أساس الاستقراء و التفسير، و ذلك باستقراء لغة القرآن الكريـم، ثمَّ مُحاولة إعطاء تَعـليلات و تَفسيرات لِمَا تَمَّ تَصوُّرُه و التقعيد له، إلاَّ أنَّ تصوراتهم و قواعدهم لَم تَسلم من مظاهر الاضطراب و العُـدول، فالواقع اللغـوي يُطالعنا بنصـوص خَرقت هذا التصور النحوي، مِمَّا خلق اضطرابا ملحوظًا بين الشكل و الدلالة، ومَرَدُّ ذلك كلِّه إلى عَدم تدقيق النحاة في الأبنية الدالَّة على العدد واستعمالاتها عند العرب، وهو الأمر الذي يؤكده عَدم وجود هذا الاضطراب عند الأصوليين، وذلك لِتدقيقهم النَّظر في استعمالات القرآن لهذه الأبنية.

**Résume de l’exposé :**

La langue arabe est riche de perceptions morphologiques y compris l’idée de nombre au quelle les grammairiens ont recouru à fin d’éviter

la répétition, et pour exprimer cette idée, l’arabe a pris plusieurs façons incluant le singulier le duel et le pluriel. Les grammairiens se sont basés sur la lecture et l’interprétation dans leur perception en lisant le Coran, puis en donnant des justifications et des interprétations de ce qui a été imaginé et en lui mettant des règles. Mais leurs perceptions et leurs règles n’ont pas échappé à la perturbation, alors la réalité de la langue nous montre des textes hors règles, ce qui a causé une perturbation remarquable entre la forme et le contenu, et tout cela est du à leur non approfondissement dans les structures indiquant le nombre et leurs usages chez les arabes, et cela signifie qu’il n’y a pas eu une perturbation chez les savants de la Charia, car ils se sont approfondis sur les usages du Coran.